المملكة الأردنية الهاشمية

هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي
2012

www.jacc.gov.jo

صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

سمو ولي العهد

الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

مجلـــس الهـيئـــة

معالي السيد
سميح بينو

رئيـــس المجلـــس

عطوفة الأستاذ الدكتور
عبد خرابشة

عـضـــو

عطوفة السيد
عبد الكريم الغرايبة

عـضـــو

عطوفة السيد
علي الضمور

عـضـــو

عطوفة المهندسة
سناء مهيار

عـضـــو

عطوفة السيد
رمزي نزهة

عـضـــو

عطوفة الأستاذ الدكتور
فياض القضاة

عـضـــو

بسم الله الرحمن الرحيم

مضى ما يزيد عن عامين من عمر مجلس هيئة مكافحة الفساد الثاني اتسما بالعمل المتواصل في التعاطي مع قضايا وملفات الفساد على مختلف أنواعها وأشكالها وأحجامها وعلى مستوى زمرة الفاسدين والمفسدين على مختلف فئاتهم الاجتماعية والوظيفية، لقد استطاعت الهيئة خلال العام الماضي 2012 إحكام سيطرتها على ممارسات الفساد في القطاع العام بشكل خاص ووقفه في قطاع الشركات المساهمة العامة بالتعاون والتنسيق مع باقي الجهات الرقابية الأخرى.

إن الغالبية العظمى من ملفات الفساد التي تعاملت وتتعامل معها الهيئة هي لممارسات ارتكبت قبل عام 2010 وبالذات خلال مرحلة سنوات الخصخصة حيث تغولت بعض مراكز القوى في القطاعين الرسمي والأهلي في ظل غياب الرقابة الجادة و/ أو التساهل في تطبيق التشريعات الناظمة والإجراءات المرعية.

وقد تمكنت الهيئة خلال العام الماضي من استقطاب الرأي العام بحُسن أدائها الجاد وتعاملها مع ملفات الفساد بحيادية وموضوعية وشفافية... وهذا انعكس إيجاباً على شعارات الحراك الشعبي الذي اقتنع بجهود مكافحة الفساد إضافة إلى مواصلة تأكيد حضورها الفاعل على المستويات كافة حيث استضافت في عمان عدة مؤتمرات وورش عمل عربية وإقليمية ودولية فيما أوفدت مشاركين إلى مؤتمرات مثيلة عقدت خارج المملكة، كما استثمرت الهيئة اتفاقية التوأمة مع فنلندا استثماراً إيجابياً وسليماً.

يحتوي هذا التقرير عرضاً يبين عدد الشكاوى والإخبارات التي قدمت للهيئة وعدد القضايا التي نشأت عنها ونوع هذه القضايا والنتيجة التي آلت اليها سواءً تم حفظها أو تم تحويلها إلى الادعاء العام المنتدب، ويبين التقرير مصير القضايا لدى الادعاء العام سواءً تم إصدار قرارات بمنع المحاكمة فيها أو إسقاط الدعوى العمومية فيها أو تحويلها إلى المحاكم المختصة. واحتوى التقرير عرضاً مختصراً لأهم القضايا خلال 2012. واستناداً إلى المادة (12) من قانون الهيئة فإن هذا التقرير لا يحتوي أي بيانات أو معلومات محددة تخص الأشخاص الذين يتم التحقيق معهم لأن هذه المعلومات والبيانات وأي وثائق تقدم في هذه المرحلة تعتبر سرية ولا يجوز لأي موظف في الهيئة اطلع عليها بحكم عمله أن يفشي سرها للغير أو يسمح له بالاطلاع عليها تحت طائلة المسؤولية الجزائية.

لقد هيأ المبنى الجديد للهيئة ظروف عمل مريحة وصحية تمكنت من خلاله التخلص من الازدحام المكتبي وخاصة في دائرة المعلومات والتحقيق وذلك بتخصيص غرف تحقيق نموذجية توفر الراحة الذهنية للمحققين ولمن يجري الاستماع إلى أقوالهم شهوداً وخبراء ومتهمين وأنشأت قسماً للشكاوى، فيما تعكف على تشغيل مختبر الأدلة الجرمية الذي سيسهل مهامها في الجانب التحقيقي وسيسهل عليها استرجاع المعلومات والوثائق وتخزين الجديد منها.

والله ولي التوفيق،

رئيس الهيئة

سميـح بينـو

الفهرس

مقدمة	11
الفصل الأول: التنظيم القانوني للهيئة	13
مقدمة	15
نشأة الهيئة / عمل الهيئة / الرؤية / الرسالة / الأهداف	16
صلاحيات الهيئة	17
الهيكل التنظيمي للهيئة / الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	18
القوى البشرية العاملة في الهيئة	19
الفصل الثاني : الإنجازات	21
القسم الأول: التوعية والوقاية من الفساد	23
أولاً : التوعية	23
ثانياً : الدراسات والأبحاث	25
ثالثاً: تدقيق السجلات ومراجعة إجراءات العمل	28
رابعاً : التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	29
القسم الثاني: إنفاذ القانون	31
أولاً: قسم الشكاوى	32
ثانياً: قسم المعلومات (التحري) والتحقيق	33
ثالثاً : مرحلة التحقيق لدى الادعاء العام	41
رابعاً : المتابعة لدى المحاكم	42
خامساً : الإسترداد	43
سادساً : مختبر الأدلة الجرمية	43
القسم الثالث: التعاون الإقليمي والدولي	44
أولاً : ملف التقييم الذاتي	44
ثانياً : تسليم المجرمين / مشاريع التعاون	45
ثالثاً : الزيارات الرسمية الى الهيئة	46
رابعاً : المشاركات الخارجية	47
خامساً : الفعاليات الاقليمة والدولية التي عقدت في الاردن	48
القسم الرابع : الإدارة وبناءالقدرات المؤسسية	49
أولاً : بناء وتنمية قدرات موظفي الهيئة	49
ثانياً : دعم المؤسسية في عمل الهيئة	52
ثالثاً : الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات	52
القسم الخامس : الرقابة الداخلية	53
القسم السادس : خلاصة موزانة هيئة مكافحة الفساد	54

مقـــدمـــة

يتوزع هذا التقرير على فصلين:

الفصل الأول: التنظيم القانوني للهيئة

ويتطرق هذا الفصل إلى التعريف بآفة الفساد ومظاهره والأسباب المؤدية إلى ارتكابه؛
كما اشتمل على إنشاء الهيئة وعملها والرؤية والرسالة والأهداف والصلاحيات،
إضافة إلى محاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد،
والهيكل التنظيمي والقوى البشرية في الهيئة.

الفصل الثاني: الإنجازات

تم تقسيم هذا الفصل إلى المنجزات المتعلقة بالمهام الرئيسة التي تقوم بها الهيئة وهي على النحو التالي:

- القســـــم الأول: التوعية والوقاية من الفساد.
- القســـــم الثاني: إنفاذ القانون.
- القســـــم الثالث: التعاون الإقليمي والدولي.
- القســـــم الرابع: الإدارة وبناء القدرات المؤسسية.
- القسم الخامس: الرقابة الداخلية.
- القسم السادس: خلاصة موازنة هيئة مكافحة الفساد.

الفصل الأول

التنظيم القانوني للهيئة

مقـــدمـــة

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. وقد حظيت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة باهتمام الحكومات والشعوب في معظم دول العالم. حيث يمثل الفساد إشكالية قديمة، منذ أن استخلف الله الإنسان على الأرض.

والفساد يتغير بتغير الأحداث وتسارعها ويتأثر بما يشهده العالم من توظيف المفسدين لما وصل إليه العلم من تقدم في كافة المجالات المؤدية إلى ارتكاب أفعال الفساد.

وللفساد أشكال كثيرة منها:

1. **الفساد الإداري:** وهو ما يتعلق بالانحراف الإداري والوظيفي أو التنظيمي عن تطبيق أحكام القانون. ومن أمثلته المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته خلافاً لمنظومة التشريعات والقوانين والضوابط الإدارية.
2. **الفساد المالي:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام سواء تمت عن طريق الفعل أو الامتناع.

تتباين أسباب ارتكاب أفعال الفساد وتتنوع من دولة إلى أخرى إلى أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، وأياً كانت هذه الأسباب فإن للعنصر البشري دور أساسي فيها؛ ومن هذه الأسباب ما يلي:

1. ضعف الوازع الديني.
2. الفقر والجهل وانتشار الأمية والبطالة.
3. ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة وعدم استقلاليتها.
4. غياب أو عدم الالتزام بقواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات سلوك الموظفين.
5. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد.
6. تدني رواتب الموظفين في القطاع العام وارتفاع مستوى تكاليف المعيشة.
7. غياب التشريعات الفعالة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيها.
8. غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد.
9. عدم أو ضعف كفاءة الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية التامة له.
10. قلة الوعي بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره إضافة إلى ضعف الوعي الديمقراطي والوعي بحقوق المواطن.
11. غياب الشفافية والوضوح، وعدم الإفصاح عن المعلومات والسجلات العامة والاستثمارات الحكومية والإيرادات العامة وطرق استخدامها.

نشـــأة الهيئـــــة

جاء إنشاء هيئة مكافحة الفساد كهيئة مستقلة تنفيذاً لتوجيهات ملكية سامية وانسجاماً مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها الأردن بموجب القانون رقم 28 لسنة 2004، وتم إيداع صك التصديق عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة في 24 شباط 2005. ونتيجة لذلك صدر قانون الهيئة رقم 62 لعام 2006 الذي حدّد أهدافها ومهامهاوالأفعال التي بموجبه تعد فساداً.

عمـــل الهيئـــــة

هيئة مكافحة الفساد هي الجهة المسؤولة عن ملاحقة كل من يرتكب أياً من أفعال الفساد المجرمة وفقاً لأحكام القانون. كما أنها معنية أيضاً بالقيام بالجهود اللازمة لتجفيف منابع الفساد، وتوعية المواطنين بآثاره السلبية الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى صورة الأردن لدى المستثمرين والمؤسسات الدولية؛ آخذين بعين الاعتبار أن جهود الهيئة في مجال الإصلاح والتحديث وتطوير مؤسسات الدولة تواجه العديد من المعيقات والتحديات لهذا الإصلاح وفي مقدمتها تفشي ظاهرة الواسطة والمحسوبية.

الـــرؤيـــــــة

"هيئة كفؤة وفعالة في مجال مكافحة الفساد وتجفيف منابعه والوقاية منه، تعزز مبادئ النزاهة بالمجتمع وترسخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية"

الـــرسـالـــــة

" تطوير وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد وكشف مواطنه بجميع أشكاله للحد من انتشاره في المجتمع من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، ووضع آليات عمل واستراتيجيات فعالة قادرة على كشف الفساد، والتعاون والتنسيق مع جميع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه"

الأهـــــــداف

حدد قانون الهيئة أهدافها بما يلي:

أ. وضع وتنفيذ سياسات فعّالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

ب. الكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد المالي والإداري وكذلك الواسطة والمحسوبية إذا شكلت اعتداءً على حقوق الغير وعلى المال العام.[1]

ج. توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة.

د. مكافحة اغتيال الشخصية.

ه. التعاون في تقديم وطلب المساعدة القانونية الدولية حال توافر شروط تقديمها من خلال القنوات الرسمية.[2]

1- تم تعديل هذه الفقرة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥١٥١).

2- تم إضافة هذه الفقرة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥١٥١).

صلاحيـــات الهيئـــة

تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات التالية:

أ. التحري عن الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك.

ب. ملاحقة كل من يرتكب فعلاً من أفعال الفساد خلافاً لأحكام القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر، وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية، ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية إذا لزم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات السارية المفعول.

ج. إجراء التحريات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناءً على إخبار يرد من أي جهة أو بناءً على شكوى من أحد المتضررين.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتبرت المادة (5) من قانون الهيئة الأفعال التالية فساداً:

أ. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته، والتي تشمل الجرائم التالية:

1. الرشوة.
2. الاختلاس.
3. استثمار الوظيفة.
4. إساءة استعمال السلطة.
5. الإخلال بالواجبات الوظيفية.

ب. الجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته، والتي تشمل الجرائم التالية:

1. التزوير واستعمال وثائق مزورة بجميع أنواعه.
2. تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية.
3. الجرائم المتعلقة بالنقد والمسكوكات.
4. المصدقات الكاذبة.
5. انتحال الهوية.

ج. الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة (1993) وتعديلاته، ومن ضمنها الجرائم التي تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للمملكة أو بالثقة العامة للاقتصاد الوطني أو العملة الوطنية أو الأسهم أو السندات أو الأوراق المالية المتداولة والجرائم الأخرى التي يكون محلها الأموال العامة.

د. كل فعل أو امتناع عن فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

ه. قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً.

و. جميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من المملكة والمتعلقة بأفعال الفساد.

وقد منحت المادة (16) من قانون الهيئة كل من رئيس وأعضاء مجلس هيئة مكافحة الفساد صفة الضابطة العدلية لغاية قيامهم بمهامهم وصلاحياتهم القانونية. ولهم وفقاً لهذه المادة منح هذه الصفة إلى أي موظف في الهيئة يقتضي طبيعة عمله الحصول على هذه الصفة. وبهذه الصفة فلهم الحق بممارسة جميع الصلاحيات الممنوحة لموظفي الضابطة العدلية وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

الـهـيكـــل التنظيمـــــي للـــهيئـــة

رسم توضيحي (1) الهيكل التنظيمي

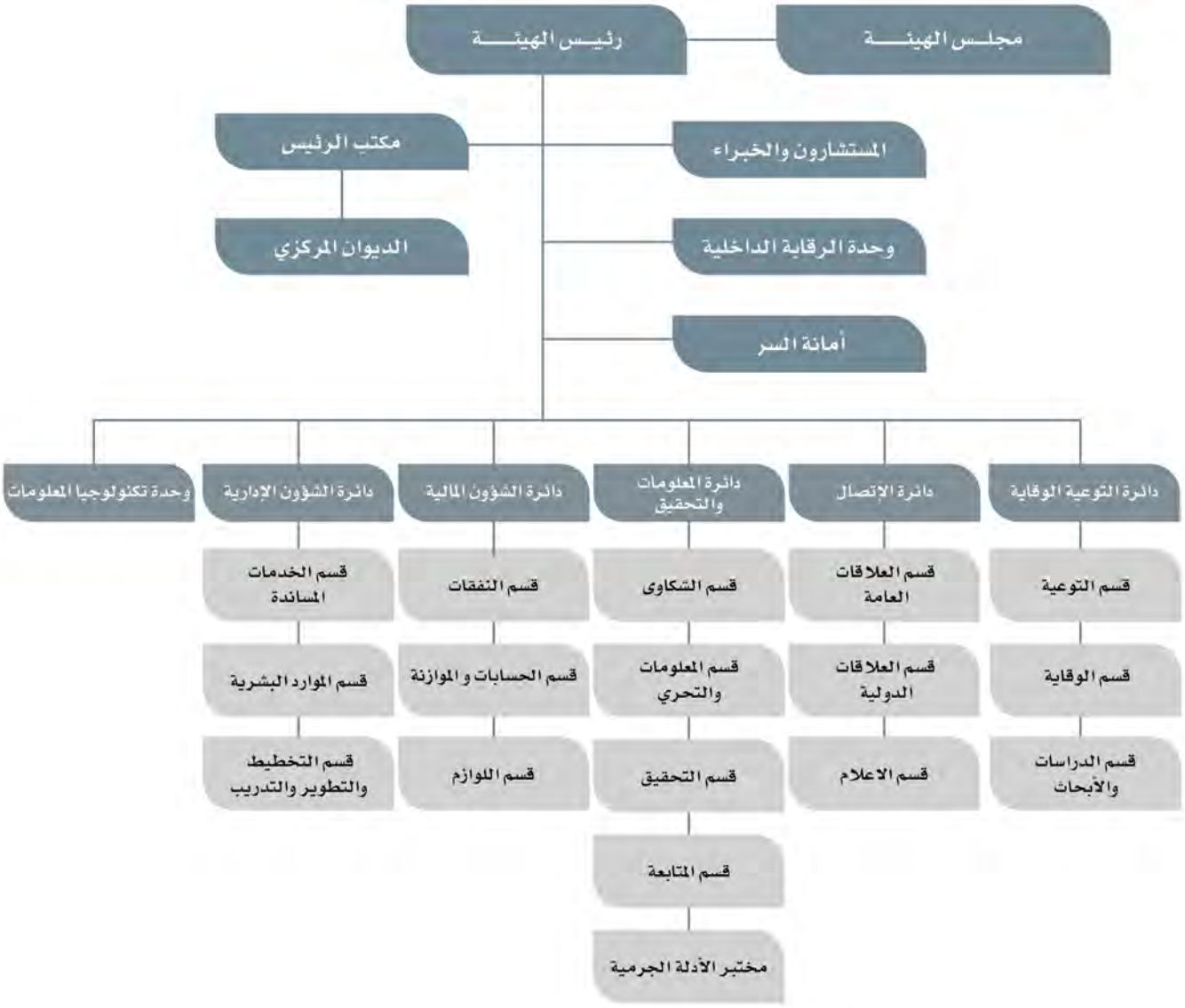

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

أرتكزت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2008 – 2012) **على المحاور التالية:**

1. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.
2. الوقاية من الفساد.
3. التثقيف والتدريب والتوعية العامة.
4. إنفاذ القانون.
5. تنسيق الجهود لمكافحة الفساد.
6. التعاون الدولي.

القوى البشرية العاملة في الهيئة

بلغ عدد العاملين في الهيئة (123) موظفاً حتى تاريخ 31 كانون الأول 2012، والجدول التالي يبين توزيع الموظفين على الدوائر المختلفة للعام 2012:

الجدول التالي يبين توزيع الموظفين على الدوائر المختلفة:

اسم الدائرة	2012
دائرة المعلومات والتحقيق	32
دائرة الوقاية	14
دائرة الاتصال	3
الشؤون القانونية	5
الشؤون المالية	13
الشؤون الإدارية *	52
وحدة الرقابة الداخلية	3
مدير مكتب الرئيس	1
المجموع	123

* موظف واحد بعقد

جدول رقم (1)

تقسيم الموظفين في دوائر الهيئة

الفصل الثاني

الإنـــجـــــازات

يتناول هذا الفصل جهود وإنجازات الهيئة في مجالات عملها الأساسية وهي:

1. التوعية والوقاية من الفساد.
2. التجريم وإنفاذ القانون.
3. التعاون الإقليمي والدولي.
4. الإدارة وبناء القدرات المؤسسية.

القسم الأول: التوعية والوقاية من الفساد

يرتكز مفهوم الوقاية في مكافحة الفساد على منعه قبل وقوعه والحد من سلبياته على المجتمع ومؤسسات الدولة، فتسعى الهيئة في هذا الجانب إلى خلق الظروف المناسبة لعمل مؤسسات وموظفي الدولة لتقليل فرص وقوع الفساد من خلال سن التشريعات ووضع آليات العمل التي تعزز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والحاكمية الرشيدة وتسهيل إجراءات العمل وتبسيطها لمنع استثمار المال العام أو القرارات الإدارية لتحقيق مصالح شخصية أو محاباة للغير.

تُعنى الهيئة في مجال الوقاية من الفساد بإجراء الدراسات والبحوث التي تبين مكامنه وطرق معالجته، وتوعية المواطنين بآثاره الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعزيز قيم النزاهة الوطنية والشفافية، والعمل على نشر ثقافة مجتمعية تحارب الفساد من خلال الانفتاح على وسائل الاتصال المختلفة؛إضافة إلى نشر التقارير الدورية التي تبين مخاطره على مؤسسات الدولة والمجتمع بأكمله ومراقبة إجراءات العمل المتبعة في الجهات المعنية للتأكد من سلامتها ومدى مراعاتها للتشريعات النافذة.

ولإنجاح هذه الجهود، ركزت الهيئة في عملها على المحاور التالية:

أولاً: التوعية

تعمل الهيئة من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على إيجاد بيئة مجتمعية تنبذ الفساد والمفسدين من خلال بيان الأثر السلبي للفساد على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوعية المواطنين بضرورة العمل على اجتثاثه من المجتمع وتجفيف منابعه.

ولتحقيق ذلك تقوم الهيئة بإعداد أوراق العمل وتنفيذ ورش عمل وحملات للتوعية والتثقيف تهدف إلى ما يلي:

أ. ترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال تضمين مفاهيم النزاهة والقيم الحميدة، وآثار الفساد على مختلف مظاهر الحياة في المناهج الدراسية المختلفة.

ب. توعية وتثقيف كبار الموظفين في الوزارات والمؤسسات العامة.

ج. إيصال رسالة الهيئة التوعوية لجميع شرائح المجتمع من خلال الخطب والدروس الدينية سواءً في المساجد أو في المراكز الثقافية الإسلامية.

د. توضيح حكم الشريعة الإسلامية في قضايا الفساد والمفسدين وآثاره المدمرة على جهود التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ه. تعزيز القيم الدينية والأخلاقية التي تنبذ الفساد والمفسدين لدى المواطنين.

و. التعاون مع قطاع الشباب بهدف تنبيههم بمخاطر الفساد على الفرد والمجتمع.

ز. تعزيز قيم النزاهة الوطنية والشفافية ونشر ثقافة مجتمعية تحارب الفساد من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

ومن نشاطات الهيئة في هذا المجال ما يلي:

1. أوراق العمل والنشرات التوعوية:

- ورقة بعنوان "الفساد في القطاع الخاص: أساليبه ووسائل الحد منه".
- نشرة توعوية بعنوان "تعارض المصالح".
- ورقة عمل بعنوان "مقارنة بين جريمتي اساءة استخدام السلطة والرشوة، وبين التزوير الجنائي والمصدقات الكاذبة".
- ورقة عمل بعنوان "المساعدة القانونية المتبادلة".

2. المحاضرات والنشاطات التوعوية:

النشـــــاط	الفئة المستهدفة	عدد الحضور	الهـدف
خمس ورش عمل بعنوان "الحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد".	كبار موظفي القطاع العام	150	تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد
ورشة عمل بعنوان "هيئة مكافحة الفساد وآلية عملها".	ضباط الأمن العام	50	تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد
اثنا عشرة محاضرة توعوية في المدارس والجامعات.	طلاب الجامعات والمدارس	1250 طالب وعضو هيئة تدريسية	التعرف على الهيئة: مهامها، أهدافها، آلية عملها، وتوعية الطلبة بأشكال الفساد وآثاره المدمرة على مستقبلهم وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
المشاركة في برامج التدريب في المعهد الوطني للتدريب (برنامجين).	القيادات الإدارية العليا	70	التعرف على الهيئة: مهامها، أهدافها، آلية عملها، وتوعية الطلبة بأشكال الفساد وآثاره المدمرة على مستقبلهم وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
أربع محاضرات توعوية في روتري عمان ومركز شراكة من أجل الديمقراطية ومركز الفيحاء وجمعية رجال الأعمال.	رجال الأعمال/ قطاع خاص وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني	400	تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد
ورشة عمل لوزارة الأوقاف.	وعاظ وواعظات محافظة مادبا	60	نشر رسالة توعوية تحث على نشر قيم النزاهة ونبذ الفساد من خلال الدروس والخطب الدينية.
زيارة لمركز صرفا للشابات.	عدد من منتسبات المركز	25	التعرف على الهيئة: مهامها، أهدافها، آلية عملها، وتوعية الطلبة بأشكال الفساد وآثاره المدمرة على مستقبلهم وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
محاضرة لدائرة الشراء الموحد موضوعها "الولاء والانتماء ومكافحة الفساد".	موظفو الدائرة		تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد
محاضرة بعنوان (دور الشباب في مكافحة الفساد) نظمتها جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة.			تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد
محاضرة في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية.			التعرف على الهيئة: مهامها، أهدافها، آلية عملها، وتوعية الطلبة بأشكال الفساد وآثاره المدمرة على مستقبلهم وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الجدول رقم (2)

المحاضرات والنشاطات التوعوية

ثانياً : الدراسات والأبحاث

قامت الهيئة بإجراء دراستين متخصصتين حول تعزيز مبادىء النزاهة في القطاعات الحكومية ذات العلاقة وهي :

1. دراسة تعزيز النزاهة في القطاع الصحي:

في سبيل الوقوف على نقاط الضعف والثغرات التي تؤدي إلى وقوع الفساد في عمليات الشراء في القطاع الصحي، وتطوير أداة لتقييم مخاطر هذه الثغرات وتأثيرها في عملية الشراء، ومن ثم وضع خطة لمعالجة هذه النقاط والثغرات؛ بدأت هيئة مكافحة الفساد في العام 2011، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل على دراسة تعنى بتقييم النزاهة والشفافية في عمليات وإجراءات شراء الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية.

يعتبر الفساد أحد المعوّقات الأساسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن مما أدى إلى اتساع الفجوة بين طبقة الفقراء والأغنياء لذلك ازدادت الحاجة إلى التركيز على عملية مكافحة الفساد تحت مظلة الإصلاح خاصة وأن مرتبة الأردن تراجعت إلى المرتبة 50 في عام 2010 [3] على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، بعد أن كان الأردن في المرتبة 49 في العام 2009 [4] [5].

وفي إحصائية أجريت في العام 2009، وصل عدد سكان الأردن إلى 6.3 مليون نسمة [6]. وفي عام 2010، قُدّر نصيب الفرد الواحد من الناتج الإجمالي ب 4,499.79 $ [7] هذا وقد وصل مجموع النفقات الصحية للفرد الواحد في الأردن في العام 2009 إلى 499 $ [8] وكانت النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009 هي 9.3% وكان ثلث هذه النسبة من نصيب الإنفاق على الأدوية [9].

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات تتعلق بالتشريعات وبالإجراءات المتبعة:

- التشريعات:

معالجة الثغرات التي تم تحديدها في إطار الجزء الأول من المنهجية وذلك في كل من الأنظمة والتعليمات والقوانين التالية:
نظام الشراء الموحد لسنة 2002 ونظام اللوازم لسنة 1993 وقانون الدواء والصيدلة المؤقت 80 لسنة 2001 وتعليمات فحص الأدوية لسنة 2006 وقانون المؤسسة العامة للغذاء والدواء لسنة 2008 وذلك لوجود عدد من نقاط الضعف في التشريعات التي قد تؤدي إلى سوء فهمها أوعدم فعاليتها وبالتالي إلى احتمال فقدان النزاهة والشفافية.

- دوائر الرقابة الداخلية:

تقوية دوائر الرقابة الداخلية وهذا قد يتطلب مساعدة من خبراء في هذا المجال وبناء قدرات موظفي دوائر الرقابة الداخلية بما في ذلك تدريب موظفي الحكومة وأخصائيي الصحة في مجالات مثل الاتصال مع هيئة مكافحة الفساد الأردنية حيث تهتم الهيئة في تحديد الأماكن الأكثر عرضة للفساد والمتابعة معهم في ذلك. ويجب أن يتضمن بناء قنوات اتصال مع الهيئة لتزويدها عن أماكن المخاطر.

---

3 - http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results
4 - http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/cpi_2009_table
5 - الإشارة إلى أن مرتبة الأردن تراجعت من المرتبة ٥٨ في العام ٢٠١٢ بعد أن كانت في المرتبة ٥٦ في العام ٢٠١١
http://www.transparency.org/cpi2012/results
http://www.transparency.org/cpi2011/results
6 - http://www.who.int/countries/jor/en/
7 - http://www.economywatch.com/economic-statistics/country/Jordan/
8 - وفي عام ٢٠١١، قُدّر نصيب الفرد الواحد من الناتج الإجمالي ب ٥,٩٣٠.هذا وقد وصل مجموع النفقات الصحية للفرد الواحد في الأردن في العام ٢٠١١ إلى ٥٠٥ .وكانت النسبة المئوية الإجمالي الإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١١هي٨,٤٪
http://www.who.int/countries/jor/en/
9 - http://www.who.int/countries/jor/en/

- الأفراد المعنيون بعمليات الشراء:

إجراء دراسة لتطبيق "نظام للمساءلة" في إطار قانوني مناسب، وأن ينظر في إيجاد إجراءات تاديبية/ عقابية واضحة لسوء السلوك لدى موظفي الخدمة العامة، ويجب أن يكون الموظفون مساءلين عن أعمالهم ومثال على ذلك مختبرات ضبط الجودة في مؤسسة الدواء والغذاء الأردنية وعلاقتهم المباشرة في التأخير بتسليم نتائج الفحوصات بينما يتم تحميل المورد مسؤولية التأخير ويكون عرضة للمخالفات مع النظر بإمكانية إدراج المساءلة والعقوبة للموظفين في نظام الخدمة المدنية المادة (30) للسنة 2007.

ويوصّى بتمديد ساعات العمل الإضافي لعدد معين من الساعات وكذلك وضع نظام لمراقبة العمل الإضافي، وتقديم حوافز وبناء قدرات موظفي الرعاية الصحية، وتفعيل مدونة السلوك الوظيفي.

- دور هيئة مكافحة الفساد:

– أن تستعين هيئة مكافحة الفساد بخبير صحّي مع خبرة في مجال مشتريات القطاع الصحي وذلك للعمل مع الهيئة والجهات الصحية ذات العلاقة لتعزيز النزاهة والشفافية في هذا القطاع الهام.

– أن يؤخذ بالاعتبار – فيما إذا تم تعديل قانون هيئة مكافحة الفساد وربط وحدات التدقيق الداخلي الحكومية مع الهيئة – ضرورة التطرق إلى موضوع حماية المبلغين والشهود، وذلك لضمان حماية موظفي الصحة الذين يبلغون عن الفساد، وإيجاد القنوات الداخلية وتوضيح الإجراءات للإبلاغ عن الفساد.

أ. التوصيات فيما يتعلق بشراء الأدوية:

– أن تعتمد وزارة الصحة آلية لتحديد الكميات المراد شراؤها مبنية على احتياجات حقيقية مع الاستعانة ببيانات الحسابات الصحية الوطنية، وذلك قبل الشراء والذي قد يكون قابلاً للتحقيق من خلال مبادرة "حكيم" لحوسبة القطاع الصحي (VistA) والذي يعمل على تحويل المفاهيم والممارسات الصحية والرعاية الطبية في الأردن من خلال الأتمتة التي تعزز جودة وفاعلية الرعاية الصحية، فيوصى بتطبيق نظام لحوسبة القطاع الصحي. وفي الوقت الحالي ينصح باستخدام أداة بسيطة لدعم اتخاذ القرار حيث يتم إدخال أسعار وكميات العطاءات والمشتريات السابقة، وفترات التسليم وغيره لإيجاد قاعدة بيانات تساعد في توفير المعلومات لاتخاذ القرار المناسب ابتداءً من تحديد الاحتياجات الفعلية للأدوية، وخفض الهدر في الأدوية الناتج عن نقص في المخزون أو تكديس زائد عن الحاجة.

– اعتماد آلية لتصنيف ومراقبة أداء الموردين/ المناقصين حيث أن تصنيف الموردين لتقييم الكفاءة ومراقبة وتحليل أداء الموردين هي من العناصر الرئيسية في نجاح عملية الشراء.

– أن تبدأ دائرة الشراء الموحد بالتعامل مع العطاءات الدولية وذلك من أجل التقليل من احتكار الموردين الحصريين في السوق والذي يقود إلى ارتفاع في الأسعار، حيث تتجه دائرة الشراء الموحد إلى العطاءات الدولية وخاصة للأدوية الحيوية مع مساعدة خبراء في هذا المجال وتدريب موظفي الدائرة على التعامل مع العطاءات الدولية، غير أن هذا يتطلب اتفاقية مع المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية؛ ونقترح أن يسمح للشركات الأجنبية أن تسجل الدواء لدى دائرة الغذاء والدواء الأردنية (وبدون الوكيل المحلي كما هي الممارسة الآن وحسب القانون) الأمر الذي يجعل التسجيل خفيفاً للأدوية الموجودة في أسواق الدول المجاورة الخاضعة لنظام تسجيل صارم (الدول الأعضاء في اتفاقية تفتيش الأدوية ومشروع التعاون لفحص الأدوية)[10] وهذا بشكل خاص مهم للأدوية الحيوية، والتي ليست مربحة اقتصادياً لدفع الشركات إلى تسجيلها محلياً.

– أن تخصص وزارة الصحة مورداً مالياً من الخزينة العامة للاستفادة من زيادة كميات العطاءات بما نسبته + 30% عند الحاجة وبدون أن يطرأ تغير على الأسعار.

– تحديث قائمة الأدوية الرشيدة وبشكل دوري عن طريق المؤسسة العامة للغذاء والدواء (وهي قائمة للأدوية التي يتم شراؤها لمختلف مستويات الرعاية الصحية، وتلتزم دائرة الشراء الموحد في هذه القائمة)، لكن هناك تساؤل عن الطريقة التي يتم بها إضافة الأدوية إلى القائمة وهناك رأي عام بأن قرارات أعضاء اللجان لاختيار الأدوية للقائمة من حيث الإضافة أو الإلغاء تحابي بعض شركات الأدوية هذا ويجب أن يكون معيار الاختيار من قبل أعضاء اللجان مبني على "تحليل الكلفة والمنفعة".

10 - الدول الأعضاء في اتفاقية تفتيش الأدوية ومشروع التعاون لفحص الأدوية والمؤتمر الدولي لتناغم المتطلبات التقنية لتسجيل الأدوية من أجل الاستخدام البشري وبمشاركة السلطات التشريعية www.ich.org

- أن تكون دائرة الشراء الموحد غير مسؤولة عن ضمان تسديد مطالبات الموردين.
- إجراء دراسة جدوى لتقييم تأسيس نظام تمويلي كإنشاء صندوق تمويلي للدواء ويمكن إنشاء هذا الصندوق تحت إدارة نظام التأمين الصحي حيث يسمح بتوفير التمويل قبل أن تبدأ عملية الشراء، أو على الأقل قبل أن يتم طلب الأدوية المطلوب شراؤها.
- إعادة النظر في سياسة تسعير الأدوية [11] ومراجعة أسس تسعير الدواء كون إدارة التأمين الصحي تأخذ بعين الاعتبار أسعار القطاع الخاص من أجل التعويض (أو تسديد الالتزام) فيوصّى بمراجعة أسس احتساب أسعار الأدوية في القطاع الخاص. ويمكن إيجاد مدخل بديل يستحق الدراسة وهو الاتفاق مع أصحاب الصيدليات الخاصة على تسديد مشتريات الأدوية على أساس سعر العطاء بالإضافة إلى نسبة (من الممكن أن تكون 20% من سعر العطاء)، وليس على أساس سعر القطاع الخاص.
- أن يتم تقييم ومراجعة الحاجة إلى فحص كل (تشغيلة) يتم شراؤها من قبل دائرة الشراء الموحد لمرافق وزارة الصحة بواسطة مختبرات المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية لضبط الجودة. كما وينصح بتفعيل نظام فحص الأدوية وبناءً على نص القانون فإن الأدوية التي مضى على وجودها في الأسواق مدة سنتين وحققت تواجد من خلال (سبعة تشغيلات) متتالية ناجحة لا داعي لأن تخضع لفحص الجودة لكل تشغيلة وإنما يؤخذ عينة عشوائية لتشغيلة ما وتخضع للفحص وعلى كل حال فإن الأدوية المشتراة لمرافق وزارة الصحة من قبل دائرة الشراء الموحد تُصر على أن تخضع كل تشغيلة مستلمة إلى فحص الجودة. من الجدير ذكره أن أي عقوبات تعاقدية تنشأ عن التأخر في الفحص يتم تحمّلها من قبل الموردين وعلى المدى البعيد تكلفة تلك المخالفات وأجور التخزين ستضاف من قبل الموردين ضمن عروض أسعارهم المقدمة لاحقاً الأمر الذي يقود في النهاية إلى ارتفاع أسعار الأدوية ووفقاً لذلك يوصّى بأن تتعاقد دائرة الشراء الموحد مع مختبرات خارجية كالجمعية العلمية الملكية مثلاً لخدمات فحص الجودة.
- تشديد الرقابة على مشتريات الأدوية المعتمدة (خاصة التي لا تتجاوز مبلغ 200 دينار) والالتزام بتقديم تقارير لوحدة الرقابة الداخلية.
- وضع آلية رقابة أكثر شدة على الأدوية غير المعتمدة والمشتراة (بناءً على اسم المريض ورقم هوية الأحوال المدنية) ويتم الدفع من قبل إدارة التأمين الصحي، ويجب تجديد عضوية اللجان المسؤولة عن الموافقة سنوياً.
- أن يوقع أعضاء اللجان على نموذج تضارب المصالح قبل فتح المناقصات حيث من الممكن أن يكون هناك تعارض في المصالح.

ب. توصيات شراء الأجهزة الطبية:

- إن الهدف من تقييم تقنيات الصحة (Health Technology Assessment/ HTA) هو العمل على توفير رعاية صحية أكثر أماناً بالاعتماد على الشواهد العلمية ولمساعدة أصحاب القرار لتقييم مأمونية سلامة الخدمات الصحية المقدمة وجعل كلفة شراء الرعاية الصحية أكثر فعالية وذلك من خلال الدفع للأدوات الطبية والإجراءات التي تم تجربتها وتثبت نجاعتها، وبأن تجعل إجراءات تغطية القرارات أكثر انفتاحاً وشمولاً من حيث مشاركة المعلومات، وعقد اجتماعات عامة، ونشر القرارات والنتائج. ويجب أن يكون المكان المنطقي لمبادرة تقيم تقنيات الصحة المجلس الصحي العالي.
- إتاحة وإعلان أسعار الأجهزة المُحالة عن طريق العطاء للجميع وبكافة الطرق تحقيقاً للشفافية.
- اعتماد تصنيف المتعهدين.
- يوصى بالالتزام ببعث تقارير لوحد الرقابة الداخلية للمتابعة وحفظها لأغراض التدقيق والمساءلة من قبل الرقابة.
- اعتماد توقيع أعضاء اللجان المعنية بشراء الأجهزة الطبية على نموذج تضارب المصالح.

ج. توصيات شراء المستلزمات الطبية:

- أن تباشر دائرة الشراء الموحد وفقاً لأحكام نظامها بشراء المستلزمات الطبية.
- اعتماد آلية لتحديد كمية المستلزمات الطبية المراد شراؤها.
- اعتماد توقيع أعضاء اللجان المعنية بشراء المستلزمات الطبية على نموذج تضارب المصالح.
- اعتماد آلية فعالة لتقييم أداء مورّدي المستلزمات الطبية.
- اعتماد نظام لإدارة المعلومات.
- تلقي ومعاملة شكاوى واعتراضات مورّدي المستلزمات الطبية بشفافية وحفظها لأغراض التدقيق والمساءلة من قبل الرقابة.
- تشديد الرقابة على المشتريات المحلية (خاصة المشتريات التي لا تتجاوز مبلغ 200 دينار) والالتزام بتقديم تقارير لوحدة الرقابة الداخلية.
- وجود تمثيل لمؤسسات المجتمع المدني في اللجان المعنية بشراء المستلزمات الطبية.

11 - تأثير التغيير في بنية الأسعار، مشروع إصلاح قطاع الصحة الأردني، الحكومة الاسترالية/هيئة التأمين الصحي. حزيران/٢٠٠٤.

2. دراسة الأوامر التغييرية في العطاءات الحكومية:

تشكل الأوامر التغييرية التي تصدر بعد إحالة العطاءات للمشاريع الحكومية سواءً للأبنية الحكومية او الطرق او الإسكان أو مياه او صرف صحي عبئاً وضغطاً مالياً كبيراً على موازنة الدولة، وزيادة النفقات العامة وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، كما أنها يمكن أن تؤدي إلى حرمان مشاريع أخرى ذات أولوية لدى الدولة، وكذلك تؤدي الأوامر التغييرية إلى ضياع الوقت والجهد، والتأخير في تنفيذ المشاريع الحيوية، إضافة إلى ما قد تتركه من انطباعات لدى المواطنين بوجود شبهات فساد في هذه المشاريع.

أولت هيئة مكافحة الفساد اهتماماً بهذه المشكلة وبدأت العمل على إعداد دراسة للوقوف على أسبابها والسعي لإيجاد الحلول المعالجة لها، على أن يتم الانتهاء من الدراسة بشكلها النهائي في النصف الأول من العام 2013.

هدف ومنهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية لصدور الأوامر التغييرية، بما في ذلك مراجعة التشريعات الخاصة بذلك مثل نظام الأشغال الحكومية وعقد المقاولة والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وإجراءات طرح العطاءات الحكومية، وتقديم التوصيات المناسبة لضبط الأوامر التغييرية سواءً في مرحلة التحضير والدراسة أو مرحلة التصميم أو مرحلة إحالة العطاء أو في مرحلة التنفيذ، كما تقدم الدراسة توصيات حول ضرورة الالتزام بالمبالغ المخصصة من موازنة الدولة للمشاريع ضبطاً للإنفاق تماشياً مع الخطة التنفيذية للحكومة.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة، فقد استخدم فريق الدراسة عدة منهجيات شملت مراجعة شاملة للتشريعات التي تحكم الأوامر التغييرية، ومنهجية جلسات العصف الذهني، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع الخبراء المعنيين في العطاءات الحكومية سواءً المتخصصين من المؤسسات الحكومية المعنية أو من مؤسسات القطاع الخاص.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسة، تناول الجزء الأول منهجيات الدراسة وتناول الجزء الثاني حجم الأوامر التغييرية وآثارها، واستعرض الجزء الثالث مراجعة للتشريعات ذات العلاقة بالأوامر التغييرية، واستعرض الجزء الرابع الأسباب المؤدية إلى الحصول على الأوامر التغييرية، أما الجزء الخامس والأخير فتتناول خلاصة الدراسة ونتائجها وتوصياتها في الجانب التشريعي وإجراءات العمل.

ثالثاً: تدقيق السجلات ومراجعة إجراءات العمل

قامت الهيئة بالعديد من الأنشطة المتعلقة بالتدقيق والمراجعة على إجراءات عمل وقيود وسجلات بعض الجهات المستهدفة بناءً على المعلومات المتوفرة لدى الهيئة:

1. إعداد تقرير خبرة للقضية التحقيقية رقم (2011/64) والمتعلقة بالشركة المتحدة القابضة.
2. إعداد تقرير خبرة بناءً على القرار الصادر من قبل مدعي عام هيئة مكافحة الفساد المنتدب والمتضمن إجراء الخبرة من خلال عمليات المقارنة ما بين الكميات والأسعار لمادة الفوسفات الخام من الصنف (67/65) المباع إلى شركة Quartz بأسعار مادة الفوسفات الخام من الصنف (70/68) واستخراج الفروقات الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى مقارنة الكميات والأسعار التي تم البيع بها لمادة سماد (DAP) مع الأسعار وفقاً للنشرات العالمية.
3. تدقيق التعيينات الخاصة بأمانة عمان الكبرى للأعوام (2011 و 2012) وإعداد التقرير اللازم لهذه الغاية، وتم تحويل التقرير إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد المنتدب.
4. دراسة البيانات المالية لشركة مناجم الفوسفات قبل الخصخصة وبعد الخصخصة، وذلك لبيان أسباب ارتفاع الأرباح في الشركة بعد الخصخصة.
5. دراسة مبيعات شركة مناجم الفوسفات من الفوسفات وسماد (DAP) للأشهر الأربعة الأولى من الأعوام (2010-2011-2012).
6. دراسة العقود الموقعة مع شركة مناجم الفوسفات لمبيعات سماد (DAP) للأعوام (2008-2011)، ومقارنة أسعار هذه العقود مع الأسعار العالمية، وحساب الفروقات بين البيع بالسعر العالمي والبيع بالسعر المتفق عليه في العقود.

7. تم استكمال عمل اللجنة الخاصة بتدقيق إجراءات العمل المتبعة في مديرية عمل الزرقاء بناءً على البلاغات الواردة إلى الهيئة بقيام بعض الأشخاص بتقديم وثائق مزورة للحصول على تصاريح عمل للعمالة الوافدة، حيث تم أخذ عينة عشوائية عند تدقيق معاملات مديرية عمل الزرقاء، وقد تضمنت تلك المعاملات شهادات صحية صادرة عن مركز صحي النصر ومركز صحي إسكان أبو نصير ومديرية صحة الزرقاء ومديرية صحة الوافدين، وتم تشكيل لجنة بموجب كتاب معالي رئيس الهيئة رقم (2/8/هـ م ف/150) تاريخ 2012/2/8 لمراجعة مركز صحي النصر وكتاب رقم (2/8/هـ م ف/151) تاريخ 2012/2/8 لمراجعة مركز صحي أبو نصير، وتم زيارة مديرية صحة الوافدين وتبين وجود شهادات صحية مزورة وكانت التوصية بإحالة الشهادات الصحية المزورة إلى دائرة المعلومات والتحقيق لإجراء المقتضى القانوني.

8. دراسة الشكوى المقدمة من شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين وتم التنسيب بحفظ الأوراق لعدم وجود شبهات فساد.

9. دراسة المعلومات الواردة من المؤسسة التعاونية الأردنية حول وجود شبهات فساد، وبعد دراسة المعلومات الواردة ولعدم وجود شبهات فساد تم حفظ الموضوع.

10. دراسة الاستدعاء المقدم من موظفي سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة بخصوص التسكين الوظيفي، حيث تم دراسة الاستدعاء مع ملف التسكين كاملاً وبناءً عليه وحيث أصبحت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تخضع لنظام الخدمة المدنية وتعديلاته وبموجبه سوف يتم تصويب أوضاع جميع الموظفين بما فيهم موظفي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وكانت التوصية بحفظ ملف التسكين كاملاً وعدم النظر بأي شكوى ترد بهذا الخصوص.

11. تدقيق قيود وسجلات المعهد الدبلوماسي الأردني ومراجعة إجراءات العمل المتبعة لديهم للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة وذلك بموجب كتاب معالي رئيس الهيئة رقم (2/8/هـ م ف/134) تاريخ 2012/2/6، وتم زيارة المعهد الدبلوماسي الأردني وإجراء عملية التدقيق اللازم وإعداد التقرير، وكانت التوصية بتحويل تقرير اللجنة الى دائرة المعلومات والتحقيق لإجراء اللازم.

12. تدقيق الوثائق الخاصة بالاتفاقية رقم (2007/27) والمتعلقة بشبكة مياه الرويشد سلطة المياه، وتمت زيارة وزارة المياه والري وإجراء عملية التدقيق اللازم وإعداد التقرير، وكانت التوصية بتحويل تقرير اللجنة الى دائرة الشؤون القانونية لإبداء الرأي.

13. تدقيق قيود وسجلات المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي ومراجعة إجراءات العمل المتبعة لديهم للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، وتم زيارة المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي وإجراء عملية التدقيق اللازم وإعداد التقرير، وكانت التوصية بحفظ الشكوى لعدم وجود شبهة فساد.

14. المشاركة في أعمال اللجنة المشكلة لتدقيق مستندات الصرف والوثائق والمطالبات المتعلقة بمشروع سد الوحدة، ولم تنتهي اللجنة اعمالها.

15. المشاركة في اعمال فريق عمل الإدارة الرشيدة للأدوية واقرار مدونة سلوك العاملين في القطاع الصيدلاني ودليل إدارة تضارب المصالح.

رابعاً: التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني

انطلاقاً من دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم جهود الإصلاح والتنمية ومكافحة الفساد، وإيماناً من هيئة مكافحة الفساد بأهمية هذا الدور وانعكاساته الإيجابية على تعزيز ونشر الشفافية، والنزاهة، والحاكمية الرشيدة، من خلال التوعية بمخاطر الفساد والوقاية منه، عقدت الهيئة لقاءً تنسيقياً مع ممثلي بعض مؤسسات المجتمع المدني تم خلاله بحث ومناقشة أوجه التعاون والتنسيق المشترك معها، وتبادل وجهات النظر حول مختلف السبل التي تساهم في تنوير الرأي العام في مجال الوقاية من الفساد، وتعميق الوعي بمخاطره على المجتمع بما يساهم في تشكيل وتفعيل منظومة النزاهة الوطنية.

من لقاءات الهيئة مع مؤسسات المجتمع المدني

- **وقد شارك في الجلسة الجهات التالية:**

1. نقابة المحامين الأردنيين	16. جمعية المستثمرين الأردنيين
2. مركز ميزان القانون	17. أكاديميةالتغيير للدراسات الديمقراطية والتنموية
3. غرفة صناعة الأردن	18. غرفة تجارة الأردن
4. مركز الرخاء للدراسات	19. مركز الثريا للدراسات والاستشارات والتدريب
5. نقابة الصحفيين	20. ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني
6. المركز الوطني لحقوق الإنسان	21. مركز القدس للدراسات السياسية
7. مركز الشفافية الأردني	22. منتدى الشباب للفكر والثقافة
8. نقابة مقاولي الإنشاءات	23. مؤسسة شركاء الأردن
9. جمعية الأرض والإنسان لدعم التنمية	24. هيئة شباب كلنا الأردن
10. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	25. مركز الجسر العربي لحقوق الإنسان
11. جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين	26. مركز ميثاق للتنمية وحقوق الإنسان
12. جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان	27. مركز الأردن الجديد للدراسات
13. نادي خريجي الجامعة الأردنية	28. جمعية البنوك
14. جمعية العون القانوني	29. الجمعية الأردنية لمحاربة الفساد
15. جمعية رجال الأعمال الأردنيين	30. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

الجدول رقم (3)

وقد أثمر اللقاء عن العديد من التوصيات من أهمها :

1. تنسيق الجهود بين هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني من خلال الحملات الإعلامية ذات العلاقة بموضوعات التوعية والوقاية من الفساد تعزيزاً وترسيخاً لمفهوم النزاهة.
2. التعاون والتنسيق بين الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني لغايات إعداد الأبحاث والدراسات وإجراء المسوحات الميدانية حول واقع الفساد في الأردن في مختلف القطاعات الحكومية لمعرفة القطاعات الأكثر عرضة للفساد.
3. التحضير لعقد مؤتمر وطني بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني المعنية بموضوع الوقاية والتوعية بمخاطر الفساد.
4. حث مؤسسات المجتمع المدني على إنشاء شبكة معنية بالنزاهة والحاكمية الرشيدة وحثها على توحيد جهودها في مكافحة الفساد.
5. إشراك مؤسسات المجتمع المدني في إعداد و بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2013 - 2017.
6. تبادل الخبرات في مجال تعزيز قدرات كوادر العاملين في الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني وتأمين التدريب اللازم لهذه الكوادر ورفع سويتها في نشر ثقافة الوقاية والتوعية بمخاطر الفساد.
7. تتولى الهيئة مستقبلاً مهمة تبني التوصيات والمخرجات التي تتوصل إليها من اللقاءات وورش العمل والندوات والمؤتمرات التي تعقد مع مؤسسات المجتمع المدني، وأن تعمل الهيئة كذلك على مخاطبة الجهات ذات العلاقة بما فيها الحكومة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.
8. متابعة مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
9. التأكيد على ضرورة إصدار تشريع يوفر الحماية للشهود والمبلغين وخبراء قضايا الفساد.

القسم الثاني: إنفاذ القانون

تتولى دائرة المعلومات والتحقيق من خلال محققيها التحقيق في القضايا التي تحال إليها، وتتكون دائرة المعلومات والتحقيق من الأقسام التالية: قسم الشكاوى، قسم المعلومات (التحري)، قسم التحقيق، قسم المتابعة لدى المحاكم ومختبر الأدلة الجرمية .
وتستند الدائرة في مجال عملها على الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته رقم (62) لسنة 2006، والذي يمنح محققي الدائرة صفة الضابطة العدلية سنداً لأحكام المادة (16) ليتمكنوا من أداء المهام الرئيسية الموكلة إليهم والمتمثلة في التحري عن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية إذا شكلت اعتداءً على حقوق الغير وعلى المال العام، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بها ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى تلقي الإخبارات والشكاوى المحالة إليها وملاحقة كل من يخالف أحكام قانون هيئة مكافحة الفساد، وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر، وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية، ووقف رواتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية. كما أنه لمجلس الهيئة صلاحية المساهمة في استرداد الأموال المتحصلة من أفعال الفساد سواءً كانت الأموال داخل المملكة أو خارجها وتسليمها لمستحقيها سنداً لأحكام المادة (11/ ب) [12] من قانون الهيئة.

وللهيئة أثناء التحقيق في أي قضية فساد أن تكلف أياً من الأشخاص أو الشركات أو الجهات المتخصصة للقيام بأعمال التدقيق الفني والمالي والإداري على أي من الأشخاص أو الهيئات أو الوزارات أو المؤسسات أو النقابات أو الجمعيات أو الشركات التي تخضع لرقابتها للتحقق من صحة بياناتها المالية وقيودها وحساباتها وجميع تصرفاتها المالية سنداً لأحكام نص المادة (17/ ج) من القانون، وتملك الهيئة أيضاً صلاحية إنشاء حساب أمانات لدى البنك المركزي يسمى (حساب أمانات التسويات والمصالحات) يخصص لحفظ الأموال والمنافع المتحصلة عن أفعال الفساد و التي تم استردادها أو الحجز عليها لحين تسليمها لمستحقيها عملاً بأحكام نص المادة (29) [13] من قانون هيئة مكافحة الفساد .

كما اشتمل القانون المعدل على نصوص قانونية تضمن توفير الحماية اللازمة للشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم من أي اعتداء أو انتقام أو ترهيب محتمل سنداً لأحكام نص المواد (23 - 25)[14] من قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته.

---

12 - تم إضافة هذه الفقرة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية (٥١٥١).
13 - تم إضافة هذه المادة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية (٥١٥١).
14 - تم إضافة هذه المواد بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية (٥١٥١).

أولاً: قسم الشكاوى

للهيئة أن تبدأ تحرياتها من تلقاء نفسها أو بناءً على إخبار أو شكوى يرد إليها من أي جهة كانت وإذا تبين بعد جمع المعلومات والتحقيق بأن الإخبار/ الشكوى كيدية وغير صحيحة يتم إحالة مقدمها إلى الجهات القضائية المختصة عملاً بما جاء في أحكام المادة (7/ج) من قانون هيئة مكافحة الفساد.

وعليه، تم استحداث قسم الشكاوى بحيث يتولى مهمة تلقي الإخبارات والشكاوى بكافة الطرق المتاحة سواءً بالحضور الشخصي إلى مقر الهيئة أو عن طريق الهاتف والفاكس أو الموقع الإلكتروني أو البريد العادي أو صفحة الهيئة على الفيسبوك، بالإضافة إلى دور قسم الرصد الإعلامي الذي يقوم بمتابعة الأخبار والمعلومات التي تنشر في الصحف والجرائد الورقية والالكترونية وغيرها التي يمكن أن تنطوي على شبهات فساد، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً مثل الفيسبوك وتويتر واليوتيوب. كما يقوم قسم الشكاوى بالرد هاتفياً على استفسارات المراجعين و توضيح أي استفسار يتولد لديهم والمتابعة والتنسيق مع المشتكين في حالات توجههم إلى جهات أخرى؛ وكل ذلك على نحو يضمن سرية المعلومات والإجراءات المتخذة بالإضافة إلى قيام القسم بإجراء التكييف القانوني للشكاوى/ الإخبارات التي تقع ضمن اختصاص الهيئة بشكل كلي أو جزئي وفقاً لطبيعتها.

كما يقوم قسم الشكاوى بتوثيق وحوسبة كافة آليات العمل المتبعة لديهم والإجراءات المتخذة على الشكاوى/ الإخبارات وتوثيق الإجراءات أعلاه في سجل خاص متضمناً كافة المعلومات التي تخص الشكوى/ الإخبار مثل رقم الشكوى وتاريخ ورودها واسم المشتكي إن وجد واسم المشتكى عليه وموضوع الشكوى ورأي المحقق القانوني وتاريخه وتوصية رئيس قسم الشكاوى وقرار رئيس الهيئة وأية ملاحظات أخرى لتسهيل متابعتها وتحديثها وتسهيل الرجوع إليها عند استفسار أصحاب العلاقة. وتجدر الإشارة أنه خلال عام 2012 بلغ إجمالي عدد الشكاوى/الإخبارات التي تلقتها الهيئة حسب إحصائيات قسم الشكاوى (1074) شكوى/ إخبار، ولأغراض تحديد اختصاص الهيئة من عدمه ومعالجة هذه الشكاوى والإخبارات يقوم قسم الشكاوى باتباع الآلية الموضحة أدناه رسم 2.

مراحل معالجة الشكاوى/ الإخبارات

رسم توضيحي رقم (2)

ثانياً: قسم المعلومات (التحري) والتحقيق

أ. محققو الهيئة:

بعد الانتهاء من مرحلة تلقي الشكاوى والإخبارات يتم الانتقال إلى مرحلة جمع المعلومات (التحري) والتحقيق، وذلك من خلال قسمي المعلومات والتحقيق حيث يتم اتباع الإجراءات التحقيقية التالية في سبيل البت في القضايا المنظورة لديها:

1. دراسة الشكوى/ الإخبار من قبل المحقق المعني، ويتم في كثير من الحالات تشكيل لجان تحقيق للعمل في بعض أنواع القضايا ذات الطابع السري والعاجل، حيث يتم منحها أولوية النظر والسير في إجراءات التحقيق.
2. استخراج النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الشكوى/ الاخبار والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
3. دعوة مقدم الشكوى لأخذ أقواله أو الاستيضاح منه حول أي بند في الشكوى/ الإخبار.
4. الحصول على الوثائق ذات الصلة بموضوع الشكوى/ الإخبار بكافة الطرق المتاحة مثل (مخاطبات رسمية للحصول على الوثائق والمعززات المطلوبة، ضبط ميداني في بعض الحالات التي يخشى ضياع أدلتها أو إتلافها، الاستيضاحات عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني لسرعة إنجاز بعض المعاملات، تشكيل لجان تدقيق في القضايا ذات الطابع المالي وغيرها).
5. دعوة الأشخاص المعنيين لسماع أقوالهم.
6. دعوة الشخص أو الأشخاص الذين تدور حولهم شبهة فساد لسماع أقوالهم حول البنود المنسوبة إليهم.
7. إعداد التوصية النهائية من قبل المحقق بعد الانتهاء من مرحلة التحري والتحقيق وعرضها بعد ذلك على رئيس القسم المعني ومدير دائرة المعلومات والتحقيق لإبداء الرأي القانوني حول توصية المحقق ثم يقوم رئيس الهيئة بعرض ملف القضية على مجلس الهيئة لاتخاذ القرار اللازم بتحويلها الى المدعي العام المختص أو حفظها.

وانطلاقاً من ذلك بلغ عدد القضايا التي تعاملت معها دائرة المعلومات والتحقيق خلال عام 2012 (303) قضية تم بمقتضاها اتخاذ الإجراءات القانونية التالية:

أ. تم تحويل (21) ملف تحقيقي من عام 2012 إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة، و(52) ملف تحقيقي من أعوام سابقة تم الفصل بها في عام 2012.

ب. القضايا التي لا زالت قيد التحقيق من عام 2012 بلغ عددها (132) ملف.

ج. الملفات التحقيقية التي تم حفظها من عام 2012 بلغ عددها (139) لعدم وجود شبهة فساد فيها أو لشمولها بقانون العفو العام.

د. (11) ملف تحقيقي تم مخاطبة الجهات صاحبة العلاقة لتصويب بعض التجاوزات التي تحتويها وجرى تصويبها بناءً على طلب الهيئة.

النسب المئوية لأبرز قضايا عام 2012

- علماً بأن تكييف القضايا المشار إليها في الجدول هو تكييف مبدئي وفق المعلومات المقدمة عند تسجيل الشكوى/ الإخبار والذي يمكن أن يتغير أثناء التحقيق أو بعد الإحالة.
- عدد القضايا التي تم التعامل معها في الهيئة يقل عن إجمالي التهم المسندة للمشتكى عليهم وذلك كون أن نسبة كبيرة من هذه القضايا تحتوي على أكثر من تهمة في ذات الوقت.
- يحتوي الجدول أدناه على القضايا التي تم ضمها لوحدة الموضوع أو الأطراف لعام 2012.

الجهة صاحبة العلاقة					
الرقم	التهمة	قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	المجموع
١.	إساءة استعمال السلطة	٧٤	١١	٣	٨٨
٢.	الإخلال بواجبات الوظيفة	١٨	٢	-	٢٠
٣.	هدر المال العام	٦٧	٢١	١	٨٩
٤.	استثمار الوظيفة	٢٦	٦	١	٣٣
٥.	التزوير	١٧	٤	٦	٢٧
٦.	الواسطة والمحسوبية	٩	١	-	١٠
٧.	الاحتيال	٣	٤	١	٨
٨.	الاختلاس	١٢	٢	-	١٤
٩.	مصدقة كاذبة	٦	-	٤	١٠
١٠.	رشوة	٤	-	-	٤
المجموع		٢٣٦	٥١	١٦	٣٠٣

جدول رقم (4) توزيع القضايا على أساس القطاع المعني والتهم المنسب بها:

أبرز القضايا التي تم التحقيق فيها عام 2012:

- شركة مجمع الشرق الأوسط:

تتمثل وقائع القضية في قيام رئيس وبعض أعضاء مجلس إدارة شركة مجمع الشرق الأوسط بارتكاب تجاوزات إدارية ومالية تشكل جرائم فساد خلافاً لأحكام قانون هيئة مكافحة الفساد، وتتركز في معظمها على استثمار بعض أعضاء مجلس الإدارة لوظيفتهم وإلحاق الضرر بأموال الشركة وحقوق المساهمين فيها، إضافة إلى ارتكابهم لأفعال أخرى تشكل جرائم سندا لأحكام قانون الشركات و قانون هيئة الأوراق المالية.

- شركة بيتنا:

تتلخص وقائع القضية في قيام مجلس إدارة شركة (بيتنا) بالحصول على مبالغ مالية تزيد على (40) مليون دينار أردني من مجموعة كبيرة من المواطنين بهدف استثمارها في مشاريع عقارية لقاء منحهم سندات قابلة للاسترداد بعد مدة زمنية محدودة وكان من أهم هذه المشاريع بناء مجمع عقاري في شرق عمان أطلق عليه (مجمع الميجامول) والذي تم إنشاء شركة خاصة به هي شركة المول (شركة مساهمة خاصة) سبق أن تم تحويلها إلى شركة مساهمة عامة دون استكمال الشروط القانونية مما استوجب إلغاء القرار الذي تم الطعن به أمام محكمة العدل العليا التي قررت رد الطعن. و قد أظهرت التحقيقات أيضاً بأن مجمع الميجامول والذي يعد أهم موجودات شركة المول لم يتم التنازل عنه من قبل شركة بيتنا إلى شركة المول واقتصر الأمر على توقيع اتفاقيات تأجير تمويلي بالرغم من أن مساهمي شركة المول قد قاموا بدفع مقدار مساهمتهم بالكامل إلى شركة بيتنا حيث قام بعضهم بتقديم شكوى إلى هيئة مكافحة الفساد. كما تبين وجود "تعارض في المصالح واختلاط الذمم" بين شركة بيتنا وشركة المول حيث أن شركة بيتنا تسيطر على إدارة شركة المول.

- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية :

تتلخص وقائع القضية في وجود تجاوزات مالية وإدارية مرتكبة من قبل بعض أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد العام للجمعيات الخيرية، وبعد مباشرة التحقيق تبين وجود شطب وتحريف وإضافة على بعض قرارات الهيئة أضيفت بعد ختام الجلسة دون علم الأعضاء الموقعين، كما تبين وجود واسطات ومحسوبيات في التعينات، وقيام ثلاثة من الأعضاء بتعيين بناتهم في المشاريع التابعة للاتحاد وطلب رشوة وقبضها بقيمة (12) ألف دينار لثلاثة من الأعضاء حسب اعتراف الراشي أمام التحقيق وبناء عليه أحيلت القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- غرفة تجارة الرصيفة :

تتلخص وقائع القضية في قيام كل من مدير غرفة تجارة الرصيفة ونائبه بإصدار شهادات منشأ والتوقيع والتصديق عليهابالاستناد على فواتير مزورة والتي كان أحد التجار يزودهم بها على أساس أنها فواتير صادرة من الشركة المنتجة (شركة عبر البحار للإنتاج الصناعي) لغايات إصدار شهادت منشأ لتصدير بضاعة (أسمدة) إلا أنه بالتحقيق تبين أن الختم الوارد على متن هذه الفواتير ليس الختم الأصلي للشركة والتوقيع ليس توقيع مدير عام الشركة وعليه تم إحالة ملف القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- جمعية ريف عنجرة التعاونية :

تتلخص وقائع هذه القضية في قيام أحد الأشخاص كمشتكي في هذه الشكوى مدعياً أنه قام بمراجعة جمعية ريف عنجرة التعاونية/عجلون وأنه وقع مع رئيسها اتفاقية مساهمة أو وديعة بقيمة (18) ألف دينار تعمل حسب نظام المرابحة الإسلامية وتفاجأ المشتكي بأنه تم التصرف بأموال الجمعية وطالب باسترداد أمواله إلا أن الجمعية رفضت إعادتها، كما تبين من خلال تقرير موظفي المؤسسة التعاونية أن رئيس الجمعية عليه ديون مستحقة للجمعية بقيمة (45,840) دينار دون أي ضمانات من شيكات أو كمبيالات، بالإضافة إلى قيام الجمعية بمخالفة قانونية تمثلت في خصم القروض المستحقة على المدينين الأعضاء من قيمة أسهمهم، وبناءً عليه تم إحالة ملف القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- جمعية العاملين في قطاع الألمنيوم:

تتلخص وقائع القضية في قيام رئيس جمعية العاملين في قطاع الألمونيوم ومحاسب الجمعية بعدة مخالفات مالية وإدارية تمثلت هذه المخالفات في حسابات استثمار أموال المساهمين في الجمعية، بالإضافة إلى قيام الرئيس بعمل أختام غير الأختام الموجودة في حوزة المحاسب والتلاعب بحسابات اشتراك الهواتف الخلوية المصروفة بموجب الاتفاقية الموقعة مع الجمعية واستيلاء المحاسب أيضاً على جميع الأجهزة الخلوية المصروفة على حساب العروض وبيعها لحسابه الخاص حيث جرى التحقيق وإحالة ملف القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- جمعية المعمورة للمتقاعدات العسكريات التعاونية :

تتلخص وقائع القضية في قيام الجمعية ممثلة برئيسة الجمعية وأعضائها بارتكاب العديد من التجاوزات منها عدم قيام الجمعية بعمليات الجرد للسوق التجاري التابع للجمعية في نهاية كل سنة مالية وعدم إصدار ميزانيات الأعوام 2008-2009-2010 خلافاً لأحكام المادة (19) من النظام الداخلي للجمعية وكذلك عمليات الاستلام والتسليم عند استبدال مدراء السوق وعدم قيام الجمعية بأخذ كفالات عدلية على مستلمي النقدية وأمناء المخازن وعدم تفعيل نظام الجرد الدوري المفاجئ للمخزون والصناديق بالإضافة إلى تعيين ابن رئيسة الجمعية بوظيفة محاسب وتقاضيه راتب شهري دون قيامه بالواجبات الوظيفية المنوطة به؛ وعليه جرى التحقيق وإحالة ملف القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- جمعية الإعمار التعاونية :

تتلخص وقائع القضية في قيام رئيس الجمعية بمجموعة من التجاوزات المالية والإدارية والقانونية تمثلت في وجود تفاوت كبير في أسعار قطع الأراضي المملوكة للجمعية والمباعة إلى أعضاء الجمعية، وعدم وجود الاتفاقيات الخاصة بشراء الأراضي المملوكة للجمعية والتي قامت بها الجمعية والخاصة بمشروع (صوفا وبيرين)، بالإضافة إلى عدم وجود سجلات الهيئة العامة ولجنة الإدارة للجمعية وعدم تنظيم سندات قبض حسب الأصول كما تم تنفيذ أعمال الشوارع والبنية التحتية للمشاريع التابعة للجمعية من قبل شركة مملوكة لرئيس الجمعية وظهور عجز في المشاريع المنفذة من قبل الجمعية بسبب الإهمال والتقصير، وعليه تم إحالة القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية:

تدعي إدارة الأكاديمية منذ إنشائها بأنها مؤسسة تعليمية منبثقة عن جامعة الدول العربية وتروج لذلك في إعلاناتها رغم قيام وزارة التعليم العالي بتحذيرها من استخدام تلك الصفة كونها لا تنطبق عليها بالأساس، حيث نفت جامعة الدول العربية من خلال كتاب رسمي صادر عن الأمانة العامة أية صلة لها بالأكاديمية. ورغم ذلك يقوم رئيس الأكاديمية الحالي والسابق ورئيس الجامعة المنبثقة عن الأكاديمية باستخدام سيارات تحمل لوحات دبلوماسية رغم أنهما أردنيا الجنسية ويقومان بممارسة وظائفهما على أرض المملكة، بالإضافة إلى عدة تجاوزات مالية وإدارية تتمثل بقيام رئيس الأكاديمية الأول بإحالة عطاء إنشاء مباني جديدة في حرم الأكاديمية لأحد المحامين ممن تربطه به علاقة نسب وبكلفة مرتفعة ورهن تلك المبالغ لحساب المحامي دون وجه حق، وقيام الأكاديمية بمنح شهادات دكتوراة لطلبة لبنانيين يدرسون في بلدهم بإحدى الجامعات الموقعة على الاتفاقية مع الأكاديمية رغم منع وزارة التعليم العالي الأكاديمية من منح أية شهادات علمية واقتصار نشاطها على التدريب فقط ،وقيام الجامعة المنبثقة عن الأكاديمية بتسجيل طلبة جدد من كافة التخصصات للعام 2011 رغم صدور كتاب رسمي من رئاسة الوزراء يمنعها من التسجيل باعتبارها مخالفة لشروط الاعتماد العام والخاص، كما قام رئيس الأكاديمية والجامعة بالتصرف بشكل مطلق بأموال الأكاديمية والجامعة كونه لا يوجد أية جهة رقابية عليها باعتبار أن أعضاء مجلسها هم محافظو البنوك المركزية في الدول العربية الذين لا يجتمعون سوى مرة في العام بشكل غير جدي ويقومون بالتباحث بأمور الأكاديمية، والمثير للجدل أن الأكاديمية ومنذ إنشائها لا تتبع لأية جهة رقابية من حيث موازنتها سواء لقانون الجامعات الخاصة أو الرسمية وبذلك يكون إنشاؤها بالأساس مخالف للأنظمة والقوانين، وأن مجموعة من المتنفذين تربطهم مصالح مشتركة هم من قاموا بتلك المخالفات من خلالها باعتبار أن ترخيصها ابتداءً كان على أساس أنها معهد للتدريب فقط وعليه جرى التحقيق وإحالة القضية إلى مدعي عام الهيئة لإجراء المقتضى القانوني.

- نقابة أصحاب الشاحنات:

تتلخص وقائع هذه القضية في قيام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لنقابة أصحاب الشاحنات بالإفراج عن الكفالات المقدمة من أصحاب الشاحنات والبالغة (250.000) دينار. وعلى ضوء ذلك قام نادي السيارات الملكي بفرض غرامات مالية كبيرة على نقابة الشاحنات لعدم قيامها بإعادة الدفاتر والإفراج عن الكفالات وعليه جرى التحقيق وإحالة القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة / أراضي الساحل الجنوبي:

تتلخص وقائع القضية في وجود تجاوزات في بيع أراضي الساحل الجنوبي/رأس اليمانية من أراضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وقيام مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ببيع الأراضي ذوات الأرقام (1.2.3.16.17.18.19) والشوارع الواقعة بينها والتي تقع في الشاطئ الجنوبي (مرتفعات اليمانية)والبالغ مساحتها (178.313)م2 بمبلغ إجمالي (6.298.730) دينار لصالح شركة زارة للاستثمارات السياحية بناءً على مذكرة مرفوعة من قبل المفوض لشؤون البنية التحتية والخدمات. وبالتحقيق تبين قيام مجلس المفوضين ببيع الأراضي لشركة زارة بالتفاوض المباشر دون طرح عطاء أو إبداءأسباب عدم طرح العطاء وفقاً لنص المادة (12) من نظام بيع الأراضي وتأجيرها في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (7) لسنة 2001، والتي تنص على "يتم بيع أراضي السلطة أو تأجيرها عن طريق المزايدة ما لم يقرر المجلس بأسباب مبررة غير ذلك على أن تتم إجراءات المزايدة وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية"، وتم تخفيض سعر الأرض من (15) مليون دينار إلى (6.298.730) دينار وبواقع (8.701.270) دينار، ولم يتم الأخذ برأي لجنة التخمين المكلفة من المجلس بتحديد سعر الأرض والتي تأخذ بعين الاعتبار المساحة وطبيعة المشروع وأهميته والأسعار الدارجة وبالتالي إعطاء متوسط السعر، كما لم تقم شركة زارة للاستثمارات والشركات التابعة لها بتنفيذ أي مشروع على الأراضي التي تم شراؤها وعليه جرى التحقيق وإحالة ملف القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات:

تمثلت وقائع هذه القضية في قيام أحد موظفي ضريبة الدخل والمبيعات في تجاوزات قانونية تمثلت في تعديل البيانات الضريبية على كشف التقدير الذاتي العائد لأحد المكلفين، مما أدى إلى تخفيض قيمة الضريبة المستحقة من (20.000) دينار إلى (1.200) دينار تقريباً وتبين من خلال التحقيق والرجوع إلى الحاسب الآلي والتدقيق الإلكتروني بأن هناك حركات كانت قد نفذت من قبل اسم المستخدم الخاص بأحد الموظفين وتضمنت هذه الحركات تعديلات على البيانات الواردة في كشف التقدير الذاتي للمكلف لسنة 2008 من خلال إضافة إعفاءات وتبرعات ونفقات استشفاء بمبالغ غير حقيقية وغير معززة وعليه تم إحالة القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- أمانة عمان الكبرى:

تتلخص وقائع هذه القضية في قيام رئيس لجنة أمانة عمان الكبرى ومدير المدينة السابق بتجاوزات قانونية في التعيينات خلال الأعوام -2011 2012 حيث تم تعيين عدد من عمال المياومة والسائقين في الأمانة لصالح عدد من النواب دون أن يتم السير في إجراءات التعيين والاختيار حسب الأصول، كما تم تعيين عمال وطن عدد (5) وانتدابهم للعمل بجمعية أهالي حي الطفايلة قبل مرور المدة المقررة قانوناً وتعيين أكثر من (889) مستخدم غير مصنف في وظائف إدارية وبموجب عقود دون مبرر وحاجة وخلافاً للتشريعات الناظمة لعمل الأمانة وكان من ضمنهم (187) مستخدم من محافظة السلط و(52) مستخدم من عائلة واحدة.

- بلدية غرب إربد:

تتلخص وقائع القضية في قيام رئيس بلدية غرب إربد السابق بالعديد من التجاوزات الإدارية والمالية والقانونية تمثلت في قيام المذكور بإبرام عدة اتفاقيات أعمال أشغال فتح وتعبيد شوارع دون طرح عطاء ودون أخذ الموافقات القانونية المطلوبة وعن طريق التجزئة بالإضافة إلى عدم تنظيم سجلات البلدية المالية مع شركة كهرباء إربد، وتركيب أعمدة إنارة بشكل مخالف للأنظمة والقوانين المعمول بها حيث كبدت هذه الأفعال البلدية مبالغ هائلة أدت إلى المساس بالمال العام وعليه جرى التحقيق وإحالة القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- مديرية عمل صويلح/عمان الثانية:

تتلخص وقائع القضية في قيام مديرية عمل صويلح/عمان الثانية بإصدار تصاريح عمل لاستقدام عمالة وافدة من الجنسية المصرية بناءً على شهادات صحية وكتب زراعية مزورة. حيث تم ضبط هذه الوثائق في مقر المديرية ذاتها وبحوزة المفوض من صاحب العمل وعليه تم التحقيق وإحالة القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- وزارة الزراعة:

تتلخص وقائع القضية بأن والد المشتكي يمتلك مزرعة في منطقة الموقر مخصصة لإنبات البطاطا، حيث قام المذكور بشراء ثلاثمائة طن من تقاوي نبتة البطاطا من أحد التجار الذين يستوردونها و قام بزراعتها في مزرعته، وبعد فترة من الزمن لاحظ المذكور ذبول النبات وميله للاصفرار حيث تبين بأن التاجر قام ببيع تقاوي مصابة بالأمراض الفيروسية والتي تتجاوز نسبتها النسبة المسموحة به عالمياً، ويحظر بيعها للمزارعين حسب قانون تقاوي نبتة البطاطا المعمول به وفي حال تم بيعها واكتشاف إصابتها يتم مخالفته بتغريمه قيمة الشحنة وتعويض المزارعين بنسبة معينة من الشحنة، ولدى لجوء المشتكي لوزارة الزراعة قامت الأخيرة بإرسال مهندسين اثنين لفحص المحصول وتبين بأنهما متواطئان مع التاجر كونهما استقلا سيارة تعود له لدى توجههما لمزرعة المشتكي وقاما بكتابة تقرير دون إجراء فحص مخبري بل بالاستناد للفحص الحسي وعزيا سبب موت النبات لوجود تلوث بنفس التربة وليس في المحلول، وبعدها قام المشتكي بإرسال لجنة أخرى وعلى حسابه الخاص تتكون من أساتذة في كلية الزراعة بالجامعة الأردنية وبعد قيام تلك اللجنة بفحص المحصول مخبرياً قامت بتنظيم تقرير يفيد بأن التقاوي المزروعة مصابة بالأمراض الفيروسية من بلد المنشأ وهذا يدل على وجود تواطؤ بين وزارة الزراعة والتاجر وتحديداً من قسم الحجر الزراعي، بالإضافة إلى أن وزارة الزراعة لم تتخذ أية إجراءات بحق التاجر المخالف حسب قانون الزراعة والأنظمة المعمول بها حيث جرى التحقيق وإحالة القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- بلدية الزرقاء الكبرى:

تتلخص وقائع القضية في قيام مجلس بلدية الزرقاء بارتكاب عدة مخالفات مالية وإدارية تتمثل في قيام رئيس البلدية السابق بتأجيل رسوم التنظيم لعديد من المكلفين ومنحهم براءة ذمة لمعاملاتهم دون استكمال دفع الرسوم عنها مما فوت على موازنتها مبلغ يقدر بحدود (300,000) دينار. بالإضافة لقيامه بتأجير إحد المخازن التابعة للبلدية لأحد المستثمرين ببدل إيجار سنوي زهيد بحيث أن قيمة بدل الإيجار لباقي المخازن بنفس المجمع يقدر بأضعاف قيمته بذلك المخزن، كما قام المجلس البلدي بإعفاء أحد المقاولين المنفذين لإحدى مشاريع البلدية من غرامات التأخير دون مسوغ قانوني أو عذر مشروع وعليه جرى التحقيق وإحالة القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

- دائرة الأراضي والمساحة :

تتلخص وقائع هذه القضية في قيام بعض موظفي دائرة الأراضي والمساحة بالضغط على إحدى المراجعات وإقناعها لغايات بيع حصصها في قطعة الأرض رقم (30) حوض رقم (7) من أراضي قرية عنجرة حيث تبلغ مساحة هذه الحصص دونم وستمائة متر تقريباً، وقامت المشتكية بالتنازل عن حصصها في قطعة الأرض المذكورة لأحد هؤلاء الموظفين بموجب وكالة خاصة غير قابلة للعزل وتم تسليمها مبلغ عشرة آلاف دينار، وبعد فترة وجيزة تم بيع القطعة نفسها بخمسة عشر ألف دينار علماً بأن تقدير القيمة الموجودة لدى دائرة الأراضي تفيد بأن سعر الأرض أعلى من السعر الذي بيعت عليه.

- بلدية الطفيلة :

تتلخص وقائع هذه القضية في قيام بلدية الطفيلة بطرح عطاء متعلق بخلطة إسفلتية ساخنة حيث تم إحالة العطاء بتاريخ 2006/9/12 على إحدى الشركات بمبلغ إجمالي قدره (565.250) ديناراً وعليه فقد تم رفع العطاء لقسم العطاءات في وزارة الشؤون البلدية لغايات دراسته وتم إحالته إلى إحدى المهندسات بتاريخ 2006/10/1 وبقيت المعاملة لديها حتى تاريخ 2006/12/13 دون أن تقوم بالتنسيب أو الشرح، وبتاريخ 2006/7/16 تم إعادة المعاملة المتضمنة الموافقة على إحالة العطاء للبلدية إلا أن مدة التسعين يوماً المنصوص عليها في عقد الفيدك لغايات إعلام الشركة بالإحالة كانت قد انتهت حيث اعتذرت الشركة عن تنفيذ المشروع؛ تم إعادة طرح العطاء مرة أخرى بتاريخ 2007/6/1 وتمت إحالته على إحدى الشركات بمبلغ (909.000) دينار وبفارق حوالي (350.000) دينار عن العطاء الذي تم الاعتذار عنه،وبالتالي فإن تأخر المعاملة لدى قسم العطاءات في وزارة الشؤون البلدية من تاريخ 2007/1/16-2006/9/21 يعتبر مخالفة لنص المادة (49) من نظام وأشغال لوازم البلديات مما كبد البلدية مبالغ مالية طائلة تقارب (350.000) دينار. جرى التحقيق وإحالة القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

ب. محققو مديرية الأمن العام المنتدبون لدى الهيئة :

يعمل لدى الهيئة عدد من المحققين المنتدبين من مديرية الأمن العام سنداً لأحكام المادة (15) من قانون هيئة مكافحة الفساد بحيث يمارسون عملهم جنباً إلى جنب مع المحققين العاملين على الكادر الوظيفي لدى الهيئة.

بلغ إجمالي عدد القضايا التي تم التعامل معها من قبل محققي الأمن العام المنتدبين لعام 2012 (150) قضية،تم تحويل (15) قضية منها إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة، أما القضايا التي لا تزال قيد التحقيق فقد بلغت (12) قضية، في حين بلغ عدد القضايا المحفوظة لعدم وجود شبهة فساد فيها (42) قضية، وهناك (81) قضية تمت مخاطبة الجهات صاحبة العلاقة لتصويب هذه التجاوزات بوصفها تجاوزات إدارية لا ترقى إلى مرتبة الجريمة، وقد تم تصويبها بناءً على طلب الهيئة.

الجهة صاحبة العلاقة					
الرقم	الشهود	قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	المجموع
1.	التزوير	2	1	3	6
2.	الرشوة	1	–	–	1
3.	الاحتيال	–	–	1	1
4.	مصدقات كاذبة	3	1	1	5
5.	الإخلال بواجبات الوظيفة	2	–	–	2
	المجمـــــوع	8	2	5	15

جدول رقم (5) القضايا المحالة من محققي الأمن العام المنتدبين إلى مدعي عام الهيئة خلال العام 2012

الجهة صاحبة العلاقة					
الرقم	التهمة	قطاع عام	قطاع خاص	افراد	المجموع
.1	تزوير	1	–	2	3
.2	إساءة استعمال سلطة	2	–	–	2
.3	الإخلال بواجبات الوظيفة	4	–	–	4
.4	الاحتيال	–	–	1	1
.5	الاختلاس	2	–	–	2
المجمـــــوع		9	–	3	12

جدول رقم (6) القضايا التي لا تزال قيد التحقيق لدى الأمن العام المنتدب حسب التهمة خلال العام 2012

أبرز قضايا محققي الأمن العام المنتدب لعام 2012:

أ. التزوير:

- قضية (1)

وجود عمليات تزوير لأوراق رسمية صادرة من مستشفى البشير والاتجار بها والحصول على أدوية على حساب التأمين الصحي حيث جرى تفتيش منزل المشتكى عليه وتم ضبط أختام عدد (2) وختم وزارة الصحة/ مستشفى البشير/ إدارة العمليات الخارجية وأوراق رسمية مروسة بترويسة وزارة الصحة/ مستشفى البشير وعليها أختام المستشفى الرسمية والفارغة، وتم الحصول على الختم من خلال مطبعة الاعتماد، وختم العيادات الخارجية؛ قام المشتكى عليه بالحصول عليه أثناء عمله في العيادات الخارجية واحتفظ به في منزله.

- قضية (2)

قيام أحد الأشخاص بواسطة جهاز الكمبيوتر الخاص به بعمل شهادة ماجستير باسمه، حيث قام بإحضار نسخة من شهادة الماجستير وتعبئة البيانات الكاملة (الاسم، التقدير، التخصص، تاريخ الميلاد...)، وبعدها قدم الشهادة المزورة الى إدارة مدرسة القمة ولم يقم بتقديمها إلى ديوان الخدمة أو وزارة التعليم العالي للمصادقة عليها.

ب. المصدقة الكاذبة:

- قضية (1)

تتلخص وقائع القضية في قيام أحد موظفي محطة مياه البلقاء باستخدام ختم مفقود لمركز صحي المنشية واستعماله لغايات الاستراحة الطبية، حيث قام بالتوقيع مكان رئيس المركز والطبيب المعالج وتقديمه لسلطة المياه مكان عمله الأول، وأفاد أنه طلب من صديق له إحضار إجازة مرضية لأسباب صحية والذي يعمل في وزارة الصحة/ مديرية صحة البلقاء وأحضر الإجازة له مختومة وقام بتقديمها إلى مكان عمله وأنه لم يقم بمراجعة مركز صحي المنشية ولم يقم بالتوقيع مكان الطبيب ولا يعلم إن الختم مسروق.

- قضية (2)

قيام محاسب في مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي بإحضار شهادات ICDL موقعة ومختومة، حيث أحضر شهادة أحد الأشخاص مقابل (130) ديناراً، وقام بتسجيله في مركز الجاحظ وبعد حوالي شهرين استلم الشهادة من المركز دون الخضوع لأي امتحانات وحصل على شهادة معترف بها.

ج. الرشوة:

قيام مفوض مالي بطلب مبلغ (65) ألف دينار وذلك من أجل حل مشكلة ملف شركة رم للمعايرة والتأهيل لدى ضريبة الدخل والمبيعات حيث قام مقدر ضريبة الدخل والمبيعات الذي ينظر ملف الشركة بإظهار العديد من العقبات ومحاولة إدخال كشف حسابات بنكي يتعلق بمبلغ (40) مليون دينار مما يرتب على الشركة غرامات مالية وضريبة مستحقة تصل إلى (15) مليون دينار حيث تم ضبط المفوض متلبساً بجرم الرشوة وجرى تحويله لمدعي عام هيئة مكافحة الفساد.

د. الاحتيال:

تتلخص القضية في شكوى تقدمت بها مشتكية بحق أحد الأشخاص الذي تعرفة مسبقا أنه وفي عام 2005 عرض عليها المشتكى عليه شراء أرض منها في منطقة الأزرق وقد حضر إلى منزلها وكان معه مخططات من الحجم الكبير قطعة أرض ضخمة من أراضي الأزرق ومساحتها آلاف الدونمات ومقسمة إلى قطع أراضي صغيرة وقد أخبرها بأن هذه الأراضي مشتراة من قبل والده حيث كان رئيساً للوزراء و قد اشتراها والده بحجة وأخبرها أنه حالياً يقوم بمعاملة تسجيلها وعرض على المشترية كتاب صادر عن رئيس الديوان الملكي بقطعة الأرض مفوضه له وفعلاً قامت بشراء ألف دونم على حساب (150) ألف دينار و قامت بدفع خمسين ألف دينار كدفعة أولى على أساس أنه سيتم تسجيل الأرض باسم المشتكية بناءً على كتاب رئيس الديوان الملكي الموجه إلى دولة رئيس الوزراء.

ثالثاً: مرحلة التحقيق لدى الادعاء العام

سنداً لأحكام نص المادة (14) من قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته رقم (62) لسنة 2006، تم انتداب أربعة مدعين عامين[15] من قبل المجلس القضائي للعمل لدى الهيئة ويمارس هؤلاء المدعون العامون صلاحياتهم القانونية باستقلال تام عن هيئة مكافحة الفساد باعتبارهم جزءاً من السلطة القضائية. وتقوم الهيئة بتحويل القضايا عند اكتمال التحقيق فيها إلى هؤلاء المدعين لإجراء المقتضى القانوني، وللهيئة صلاحية تحويل بعض القضايا التي تقع ضمن اختصاص محكمة أمن الدولة وهي تلك القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية إلى مدعي عام محكمة أمن الدولة بعد التنسيب بذلك إلى دولة رئيس الوزراء لاستخدام صلاحياته القانونية المنصوص عليها في أحكام نص المادة (3/أ/11) من قانون محكمة أمن الدولة وتعديلاته رقم (17) لسنة 1959 وأحكام نص المادة (6/ب) من قانون الجرائم الاقتصادية وتعديلاته رقم (11) لسنة 1993.

15 – تم زيادة عدد المدعين العامين إلى خمسة في عام ٢٠١٣.

الجهة صاحبة العلاقة					
الرقم	التهمة	قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	المجموع
.1	الاختلاس	5	-	-	5
.2	الاحتيال	-	-	3	3
.3	التزوير	7	1	1	9
.4	استثمار وظيفة	14	4	-	18
.5	الرشوة	4	-	-	4
.6	هدر مال عام	6	2	-	8
.7	إساءة الائتمان	1	2	-	3
.8	اساءة استعمال سلطة	8	2	-	10
.9	السرقة	3	-	-	3
.10	الاخلال بواجبات الوظيفة	6	2	-	8
.11	مقاومة الموظفين	-	-	1	1
.12	مصدقة كاذبة	12	2	11	25
.13	انتحال الصفات	-	-	1	1
.14	موضوع (عدم اختصاص)	-	12	-	12
	المجمـــــوع				110

جدول رقم (7)

القضايا المنظورة لدى الادعاء العام المنتدب خلال العام 2012

بلغ عدد القضايا الواردة إلى الادعاء العام المنتدب في عام 2012 (98) قضية، حيث بلغ عدد القضايا المفصولة (77) قضية وبلغ عدد التهم الناتجة عنها (110) تهمة والقضايا التي لا زالت قيد النظر (21) قضية.

رابعاً: المتابعة لدى المحاكم

بعد تحويل ملف القضية إلى المحاكم فإن الهيئة تقوم من خلال قسم المتابعة في دائرة المعلومات والتحقيق بمتابعة سير القضية في القضاء لمعرفة المراحل التي وصلت إليها والنتيجة التي آلت إليها سواءً بالحكم بعدم المسؤولية أو بالبراءة أو بالإدانة، وتتم المتابعة من خلال مراسلات ومخاطبات رسمية مع هذه المحاكم والجهات القضائية للاطلاع على ما تم في هذه القضايا من إجراءات أولاً بأول، وكذلك لتزويد الهيئة بالقرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم بهذه القضايا وحفظ هذه الأحكام في سجل خاص لغايات الاستفادة منها في القضايا اللاحقة.

أ- بلغ عدد القضايا التي صدر بها أحكام قضائية من المحاكم المختصة لعام 2012 من قضايا عام 2012 ما مجموعه (34) قضية، وهي على النحو التالي:

إدانة	براءة	عدم مسؤولية	إسقاط	منع محاكمة	عفو عام	عدم اختصاص
2	---	---	1	---	17	14

جدول رقم (8)

ب-بلغ عدد القضايا التي اكتسبت الدرجة القطعية في المحاكم خلال عام 2012 من قضايا سنوات سابقة (39) قضية على النحو التالي:

إدانة	براءة	عدم مسؤولية	إسقاط	منع محاكمة	عفو عام	حفظ الأوراق	عدم اختصاص
18	10	---	---	---	8	1	2

جدول رقم (9)

ج- عدد القضايا التحقيقية التي ما زالت قيد النظر لدى المحاكم من الأعوام السابقة وحتى عام 2012 ما مجموعه (147) قضية من ضمنها 38 قضية من القضايا التي أحيلت عام 2012.

خامساً: الاسترداد

هناك عدد من القضايا تم إجراء مصالحات بشأنها حسب نص المادة (9) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعديلاته، الذي خول النائب العام اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص بعد موافقة اللجنة القضائية، وكان لهيئة مكافحة الفساد دور فاعل في القضايا المتعلقة بالشركات المساهمة العامة حيث تم إعادة مساهمات مالية لمساهمين في هذه الشركات وتم إجراء تسويات مالية ما بين المساهمين وإدارات هذه الشركات نتيجة للتحقيقات التي أجرتها الهيئة.

سادساً: مختبر الأدلة الجرمية

استكمل إنشاء مختبر أدلة جرمية رقمية في هيئة مكافحة الفساد لمواكبة التطورات والمستجدات التقنية وخاصة مع تطور علم الجريمة المتزامن مع التطور التكنولوجي حيث أصبح اعتماد معظم العمليات المالية والإدارية على التقنية الحديثة،وتولت الهيئة التحقيق بعدة قضايا تتصل بمسرح جريمة رقمية، لذا تطلب وجود مختبر جنائي رقمي مستقل للهيئة يحتوي على أجهزة عالية متطورة لمواجهة جرائم الفساد ومكافحتها وحل الغموض وكشف الحقائق لخدمة العدالة.

تم تجهيز المختبر في مبنى الهيئة ضمن المواصفات المطلوبة والعمل على تأهيل كادر من الهيئة بالعلم الجنائي والمعرفة المطلوبة لمواكبة العلوم الجنائية الرقمية وتقديم الفحوصات الجنائية بدقة.

كما يحتوي المختبر على أحدث الأجهزة العالمية المتطورة وحسب المعايير المعتمدة دولياً لاستخراج الأدلة الرقمية لتسجل كدليل رقمي في القضية وإجراء التحليلات على البيانات التي تحتوي على بيانات رقمية مهمة كالصور،المحادثات المسجلة، البريد الإلكتروني،بيانات مالية وأي معلومات تخدم القضية تمهيداً لتقديمها للمحكمة كدليل بطريقة علمية وتقنية عالية مع الحفاظ على الدليل الأصلي.

القسم الثالث: التعاون الإقليمي والدولي

تتولى دائرة الاتصال تنظيم عملية التواصل بين الهيئة وكافة الأطراف المعنية بمكافحة الفساد سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتقوم الدائرة بتعزيز الاتصال بجميع أشكاله حول أهداف الهيئة وأهم إنجازاتها وخططها المستقبلية، وتطوير وتنفيذ استراتيجية الاتصال وإيصال دور الهيئة ومدى تقدمها وإنجازاتها، بالإضافة إلى تنسيق كافة الجهود المعنية بالوقاية من الفساد ومكافحته بالتعاون مع المنظمات الدولية والمشاركة بالفرق الحكومية المعنية بمكافحة الفساد والتابعة لهيئة الأمم المتحدة وخاصة في مجال الوقاية واسترداد الموجودات واستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما تقوم بإيصال صورة الهيئة إلى كافة وسائل الإعلام. وتتكون هذه الدائرة من ثلاثة أقسام هي: قسم العلاقات الدولية، قسم العلاقات العامة وقسم الإعلام.

إن مصادقة الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتفاعل مع الجهود الدولية المبذولة لمنع الفساد وتعزيز النزاهة يؤكد على الإرادة السياسية الحقيقة لمحاربة هذه الآفة والقضاء عليها. وقد شارك الأردن في تأسيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وترأس دورتها الأولى، كما تم التوقيع على وثيقة مشروع مكافحة الفساد والنزاهة في الدول العربية المقترح من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في عام 2010، وتمت المصادقة عليها في حزيران/ يونيو 2011، ومن أبرز الجهود التي بُذلت في هذا المقام ما يلي:

أولاً: ملف التقييم الذاتي

التزم الأردن بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، حيث قامت الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية بتعبئة قائمة أسئلة التقييم الذاتي، وذلك وفق الآلية المعتمدة التي أقرتها الدول الأطراف في الاتفاقية في دورتها الثالثة التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة عام 2009. وتهدف آلية المراجعة إلى تزويد مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات عن مدى موائمة التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقية وبيان التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول لتنفيذ الاتفاقية والصعوبات التي تواجهها للقيام بذلك.
وضمن الدورة الأولى لتقييم الدول الأطراف وقع الاختيار بالقرعة على الأردن ليكون من بين الدول التي تم استعراض تجربتها في مكافحة الفساد، ووقع الاختيار على دولتي نيجيريا وجزر المالديف لتكونا المسؤولتين عن استعراض التجربة الأردنية.
وخلال أعمال المؤتمر الرابع للدول الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية، خلال الفترة من 24-28 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، تم اعتماد تقرير تقييم الأردن ونشر الملخص التنفيذي لهذا التقرير، وتم من خلاله تحديد احتياجات الأردن من المساعدات الفنية والتقنية اللازمة لتفعيل جهوده في مكافحة الفساد 16.
وفي المرحلة الثانية من الدورة الأولى من آلية الاستعراض، تم إجراء القرعة واختيار الأردن وماليزيا لمراجعة التزام وتنفيذ جمهورية العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد تمت مخاطبة دولة رئيس الوزراء بتاريخ 2011/8/9 حول مشاركة الأردن في مراجعة تنفيذ جمهورية العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتم تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين من مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها لدراسة مدى موائمة التشريعات في الجمهورية العراقية لنصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
بتاريخ 2012/2/22 تم استلام قائمة التقييم الذاتي المعبأة من العراق، من قبل سكرتارية الأمانة العامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من اجل مراجعتها والخروج بالملاحظات من قبل الفريق الوطني المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
تم عقد اجتماع رسمي لمناقشة الملاحظات حول تقييم الأردن لدولة العراق. وقد تم إرسال هذه الملاحظات للأمانة العامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) خلال شهر آذار.

16 - يمكن الاطلاع على الملخص التنفيذي لتقرير المراجعة باللغة الإنجليزية من خلال الرابط التالي:
http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session4/V1186371e.pdf

ثانياً: مشاريع التعاون

تعمل الهيئة على تعزيز التعاون والتواصل والتنسيق مع كافة الجهات الإقليمية والدولية أبرزها: الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والاتحاد الأوروبي (EU)، والبنك الدولي (WB)، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد. إضافة إلى جهود أخرى من أبرزها:

1. مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم عمل الهيئة: دراسة تقييم مستوى النزاهة بالقطاع الصحي

استكمالاً لمحور تطوير آلية إدارة مخاطر الفساد وإعداد مبادئ توجيهية للوقاية من الفساد ضمن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم عمل الهيئة فيما يخص دراسة تقييم النزاهة في القطاع الصحي فيما يتعلق بالمشتريات من أدوية وأجهزة ومستلزمات طبية، التقى رئيس وأعضاء مجلس الهيئة يوم الخميس 2012/2/23 بأمين عام وزارة الصحة ومدير دائرة الشراء الموحد ومدير دائرة اللوازم في الوزارة لاستعراض دراسة تقييم مستوى النزاهة في القطاع الصحي والتي مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث ارتأت الهيئة أن تبدأ في بناء هذه المنظومة بالتعاون مع وزارة الصحة والجهات المعنية في القطاع الصحي لأهمية هذا القطاع حيث تبين الدراسة أن نسبة الإنفاق على القطاع الصحي يصل إلى 9.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وأن مجمل الإنفاق الكلي على الرعاية الصحية في الأردن في عام 2008 بلغ 1.381 مليار دينار.

يذكر أن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحليل مخاطر ضعف الإجراءات في هذا القطاع وبالتالي حصر المنافذ التي يدخل منها الفساد، مؤكداً على أهمية ترسيخ وتعزيز أسس الشراكة المتكاملة بين مؤسسات الدولة والى رفع وعي الجمهور بمخاطر الفساد بكل أشكاله وألوانه [17].

2. مشروع التوأمة مع جمهورية فنلندا:

جاء هذا المشروع انطلاقاً من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،وكأحد ثمار جهود التعاون المشترك لدعم تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد في الأردن. حيث بدأ العمل بالمشروع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 بعد أن تم توقيع اتفاقية التوأمة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي والمعهد الفنلندي للإدارة العامة HAUS، وتستغرق فترة تنفيذ هذا المشروع (21) شهراً،وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 1.5 مليون يورو.

وأستند المشروع على أربعة محاور رئيسة يقسم كل محور إلى مجموعة من الأنشطة التنفيذية بلغت في مجموعها (36)نشاطاً، **تشمل:**

- محور تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.
- محور تعزيز آلية الوقاية من الفساد.
- محور الاتصال والتوعية العامة فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
- محور تعزيز قدرات إنفاذ القانون.

تم من خلال مشروع التوأمة تنفيذ مجموعة من الأنشطة تضمنت ما يلي:

1. دراسة لمراجعة الإطار التنظيمي لمكافحة الفساد في الأردن وتحديد كافة الجهات المعنية بمكافحة الفساد.
2. دراسة تضمنت تحليل آليات التنسيق والتعاون بين هيئة مكافحة الفساد والجهات ذات العلاقة.
3. تقرير تحليلي حول مدى وآثار الفساد في الأردن.
4. دراسة لمراجعة الإطار التشريعي لمكافحة الفساد في الأردن.
5. دراسة لتقييم الاحتياجات التدريبية اللازمة لرفع قدرات هيئة مكافحة الفساد والجهات ذات العلاقة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وقد انبثق عن هذه الدراسة إعداد إستراتيجية تدريب تضمنت تحديد (18) برنامجاً تدريبياً تغطي مختلف المواضيع ذات العلاقة بمكافحة الفساد.

17 - http://www.jacc.gov.jo/tabid/151/smid/473/ArticleID/268/language/ar-JO/Default.aspx

وقد تم استخدام هذه الدراسات في إعداد وصياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2013 – 2017).

كما تضمن مشروع التوأمة إعداد مجموعة من أدلة العمل اللازمة لعمل هيئة مكافحة الفساد شملت ما يلي:

1. دليل إجراءات عمل لإدارة الشكاوى والمعلومات وعمليات التحقيق.
2. دليل إجراءات عمل للتعامل مع المبلغين.
3. دليل إجراءات عمل لحماية الشهود في قضايا الفساد.

ثالثاً: الزيارات الرسمية إلى الهيئة

حرصاً من الهيئة على تعزيز أواصر التعاون مع الجهات المختلفة سواء المحلية منها أو الإقليمية والدولية، تقوم الهيئة باطلاع الجهات ذات العلاقة بشكل مستمر على نشاطات الهيئة وإنجازاتها إيماناً بالشفافية وتأكيداً على مد جسور من التعاون والثقة مع الجميع. وتمثلت أبرز الزيارات التي تمت للهيئة ما يلي:

- زار مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين يوم الأربعاء 2012/1/4 هيئة مكافحة الفساد، التقى خلال زيارته رئيس وأعضاء مجلس الهيئة معربين عن أملهم في تفعيل التعاون مع الهيئة وتقديم كل خبرة أو مشورة إضافة إلى تدريب كوادرها في أمور التحليلات المالية.
- زيارة لجنة الحريات النيابية لهيئة مكافحة الفساد يوم الأربعاء 2012/1/25، التقت خلالها رئيس وأعضاء المجلس وثمنت خلال الزيارة إنجازات "مكافحة الفساد" ودعت للتواصل مع الرأي العام بشفافية.
- زار رئيس مجلس النواب يوم الخميس 2012/2/26 هيئة مكافحة الفساد، التقى خلال زيارته رئيس وأعضاء مجلس الهيئة مؤكداً أن زيارته هي بمثابة تأكيد التعاون والتنسيق المستمرين بين المجلس والهيئة كجهتين رقابيتين، معتبراً أنه من الواجب إدامة حلقات التعاون والتواصل بينهما في مجال مكافحة الفساد.
- زار نائب رئيس البنك الدولي تزور هيئة مكافحة الفساد: اطلعت نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا السيدة أنجر أندرسون على جهود هيئة مكافحة الفساد في زيارة خاصة للهيئة يوم الثلاثاء 2012/2/7 التقت خلالها مع رئيس وأعضاء مجلس الهيئة. من جانبه شرح رئيس الهيئة ما تقوم به الهيئة من دور لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه وعلاقاتها مع الجهات الرقابية الأخرى وكذلك علاقاتها الإقليمية والدولية والاستفادة من خبرات الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في محاربة الفساد وكذلك اتفاقية التوأمة التي أبرمت مؤخراً مع فنلندا التي تحتل المرتبة الثانية من مؤشر مدركات الفساد.
- زيارة دولة رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور للهيئة ولقائه برئيسها واعضاء مجلسها بتاريخ 2012/10/14 حيث اكد دعم الحكومة المطلق للهيئة ولجهودها في التصدي بكل حزم لكل قضايا وحالات الفساد وتحويلها الى القضاء العادل.. كما استمع عن ابرز القضايا التي تعاملت وتتعامل معها الهيئة .
- زيارة السفير الأمريكي لهيئة مكافحة الفساد يوم الخميس الموافق 2012/3/29 التقى خلالها برئيس هيئة مكافحة الفساد.
- زار الهيئة وفد من طلبة الجامعات الامريكية، بتاريخ 2012/5/24، حيث استمعوا إلى شرح موجز عن الهيئة وطبيعة عملها وإنجازاتها في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.
- زيارة مديرة المشروع القطري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للهيئة تاريخ 2012/11/26، لتعزيز التعاون فيما بين الهيئة وبرنامج UNDP، وعرض مساعدة البرنامج للهيئة لتنفيذ بعض أجزاء من الاستراتيجية حال انتهاء الهيئة من وضع الاستراتيجية الجديدة.

رابعاً: المشاركات الخارجية

حرصت الهيئة على المشاركة الفاعلة في مؤتمرات الدول الأطراف المعنية بتنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بهدف التعرف على أفضل الوسائل الدولية للوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات الفرق العاملة الحكومية المعنية في قضايا استرداد الموجودات وسبل الوقاية منه، وكذلك آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتأكيداً لما تقدم نورد مشاركات الهيئة على النحو الآتي:

- زيارة رسمية لوفد من الهيئة إلى فرنسا وبريطانيا ضمن برنامج تبادل الخبرات والممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشاركة في زيارة رسمية للسلطات الفرنسية والبريطانية فيما يتعلق بمعالجة الشكاوي والتحقيق في قضايا الفساد، في الفترة من 15-21 /2012/1، من قبل وفد برئاسة معالي رئيس الهيئة وقد أثمرت هذه الزيارة عن الاطلاع على خبرات الدولتين في مكافحة الفساد والوقاية منه.
- زار وفد من الهيئة فنلندا ضمن مشروع التوأمة مكون من مدير دائرة المعلومات والتحقيق وعدد من المحققين في الفترة من 2012/2/27 وحتى 2012/3/2، للاطلاع على الآليات والأساليب المستخدمة لدى مختلف أجهزة إنفاذ القانون للتحقيق في قضايا الفساد، ومراقبة حركة الأموال المتحصلة عن أفعال الفساد والحجز عليها ومصادرتها.
- شاركت الهيئة في أعمال الاجتماع الثاني عشر لقيادات الأجهزة المركزية للتطوير والإصلاح الإداري الذي نظمته في الشارقة المنظمة العربية للتنمية الادارية في السادس من شهر آذار ولمدة يومين بمشاركة الدول العربية الأعضاء في المنظمة. وتم تقديم ورقة عمل للاجتماعات بعنوان "دور الإصلاح الإداري في تعزيز المحاسبة في القطاع العام والخاص في المملكة الأردنية الهاشمية".
- شاركت الهيئة بالأعمال التحضيرية الخاصة "بإنشاء وتفعيل وحدة متخصصة من الخبراء العرب لغايات المساعدة في التحقيق بجرائم الفساد الخطيرة والتعاون الدولي واسترداد أموال متحصلات الفساد"، وذلك في الدوحة/ قطر، بتاريخ 26 آذار 2012.
- المشاركة في ورشة عمل بعنوان "التحقيقات المالية الجنائية" وذلك خلال الفترة من 17-2012/4/20 في بيروت/ لبنان، بدعم من البنك الدولي.
- زيارة دراسية إلى دولة فنلندا خلال الفترة من 23- 27 نيسان 2012، وقد هدفت هذه الزيارة إلى اكتساب فهم شامل لمكافحة الفساد في فنلندا ونظام الوقاية من الاحتيال، القطاعين العام و الخاص، والتعرف على أفضل الممارسات الممكنة لمساعدة الأردن لتعزيز وتقوية نظامها الخاص في هذا المجال.
- زيارة رسمية ميدانية إلى دولة النمسا من قبل وفد من موظفي الهيئة استكمالاً لتنفيذ الأنشطة الخاصة بمحور تعزيز بناء قدرات هيئة مكافحة الفساد، ضمن مشروع التوأمة مع الجانب الفنلندي، خلال الفترة من27/5- 2012/6/2.
- المشاركة في "مراجعة التزام جمهورية العراق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" التي عقدت في فينا خلال الفترة من 3-2012/9/4، بدعم من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- مشاركة الهيئة بأعمال ورشة العمل "الخاصة بإعداد الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد" التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في القاهرة خلال 16-2012/9/18.
- زيارة دراسية ميدانية إلى دولة فنلندا واستونيا من قبل وفد من موظفي الهيئة استكمالاً لتنفيذ الأنشطة الخاصة بمحور التوعية تعزيز بناء قدرات هيئة مكافحة الفساد، ضمن مشروع التوأمة مع الجانب الفنلندي، خلال الفترة من 16-9-2012 - 22-9-2012.
- زيارة ميدانية دراسية إلى هولندا من قبل وفد من موظفي الهيئة، استكمالاً لتنفيذ الأنشطة الخاصة بمحور تعزيز بناء قدرات هيئة مكافحة الفساد، ضمن مشروع التوأمة مع الجانب الفنلندي خلال الفترة من 4-10 /2012/11.
- مشاركة الهيئة بالورشة الإقليمية "استرداد متحصلات الفساد" التي عقدت في كوالالمبور خلال الفترة من 1-2012/10/7 وأيضاً في أعمال المؤتمر" المؤتمر السنوي السادس للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد".
- مشاركة الهيئة في "المؤتمر السنوي السادس للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد"، الذي عقد في ماليزيا/ كوالالمبور خلال الفترة من 4-2012/10/7.
- مشاركة الهيئة في أعمال (المؤتمر الدولي الأوروبي رفيع المستوى والمعني باسترداد الموجودات) خلال الفترة ما بين 22-24 /2012/10 في الجمهورية القبرصية.

• مشاركة الهيئة في "الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد"، والذي عقد في فينا، خلال الفترة من 29-2012/11/30 بناءً على الدعوة الموجهة لهيئة مكافحة الفساد من قبل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد/ فينا.
• مشاركة الهيئة في ورشة عمل بعنوان "بناء القدرات وتفعيل العمل المشترك لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص" والتي عقدت في الكويت خلال الفترة من 17-2012/12/19 وبتغطية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامساً: الفعاليات الإقليمية والدولية التي عقدت في الأردن

• لقاء حواري حول أطر النزاهة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث استضافت هيئة مكافحة الفساد باستضافة لقاء حوارياً حول أطر النزاهة بمشاركة خبراء عرب حيث افتتح رئيس هيئة مكافحة الفساد أعمال هذا اللقاء الحواري بمشاركة خبراء من الأردن ومصر والعراق، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الفترة 2012/2/13-12، وقد ركز هذا اللقاء على موضوعات حول نقاط القوة والضعف في الأطر الحالية للنزاهة المطبقة أو المتبعة في الدول الثلاث، قياساً بالأحكام الدولية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية مكافحة الرشوة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [18].
• عقدت في هيئة مكافحة الفساد ورشة عمل متخصصة حول استرداد الموجودات وطلبات المساعدة القانونية في الفترة 21-2012/2/19، حاضر فيها خبير من الأكاديمية البريطانية الوطنية لتعزيز قدرات المشاركين، وتعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة بعمل الهيئة. تناولت الورشة موضوعات عدة أبرزها: معنى المعلومات والاستخبارات والدليل ودور الباحث والمحلل وموظف الاستخبارات، إضافة إلى التحليل ووحدات غسل الأموال والاشتباه، وتسجيل المعلومات الاستخبارية. بالإضافة إلى التحليل المالي وكيفية استرداد الموجودات، وتحضير طلبات المساعدات القانونية المتبادلة بين الدول وضمن التشريعات الدولية المعمول بها [19].
• عقد مؤتمر (دور أنظمة العدالة في مكافحة الفساد) خلال الفترة من 25-2012/6/26 في عمان بدعم من الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حيث يأتي هذا النشاط ضمن برنامج عمل الشبكة العربية الذي ينفذ بدعم من المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي [20].
• المؤتمر الثالث لنقاط الاتصال لاسترداد متحصلات الفساد عقد في عمان خلال الفترة من 16-2012/7/18 بدعم من البنك الدولي/ مبادرة ستار حيث هدف المؤتمر إلى بحث ومناقشة آلية تحسين وتفعيل منصة تبادل معلومات غير رسمية بين مختلف ضباط الاتصال المعنيين باسترداد متحصلات الفساد وتقييم الأدوات التي تستخدمها المبادرة لتلبي جميع احتياجات جهات الاتصال المعنية بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة من خلال استغلال البنية التحتية المتوفرة لمكاتب الانتربول المنتشرة في مختلف انحاء العالم [21].
• الطاولة المستديرة "نحو أنظمة حكومية شفافة وعادلة ومستدامة" بدعم من منظمة الشفافية الدولية، عقدت في عمان بتاريخ 2012/10/13، وركزت على دور السلطات القضائية في تعزيز الشفافية والنزاهة وأهمية تعاون الحكومات والمؤسسات المالية والمصرفية في الدول التي ينتقل إليها الفاسدون أو التي يودعون فيها الأموال المسروقة وضرورة مساعدة الدول المتضررة بتسليمها الفاسدين أو رد هذه الأموال لأن ذلك يعتبر إنفاذاً حقيقياً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [22].

18 - http://www.jacc.gov.jo/tabid/151/ArticleId/146/language/ar-JO/.aspx
19 - http://www.jacc.gov.jo/tabid/151/smid/473/ArticleID/154/language/ar-JO/Default.aspx
20 - http://www.jacc.gov.jo/tabid/151/smid/473/ArticleID/222/language/ar-JO/Default.aspx
21 - http://www.jacc.gov.jo/tabid/151/smid/473/ArticleID/225/language/ar-JO/Default.aspx
22 - http://www.jacc.gov.jo/tabid/151/smid/473/ArticleID/246/language/ar-JO/Default.aspx

القسم الرابع: الإدارة وبناء القدرات المؤسسية

تتبع أهمية دائرة الشؤون الإدارية و التطوير المؤسسي من أهمية المهام الموكلة إليها والموزعة على النحو التالي:

- إدارة الموارد البشرية : يعتبر المورد البشري أهم الموارد المتاحة لأي مؤسسة على الإطلاق، ومن هذا المنطلق فإن الهيئة تولي هذه الموارد أهمية كبرى من خلال تقديم كافة الخدمات المتعلقة بإدارة شؤونها ابتداءً من لحظة استقطاب الموظف للعمل لدى الهيئة وانتهاءً بانتهاء خدمته.
- التطوير المؤسسي : تعتبر مهمة التطوير المؤسسي من الركائز الأساسية لتحقيق مبدأ مهم من مبادئ إدارة الجودة الشاملة ألا وهو (التحسين المستمر)، بالإضافة إلى تطوير مهارات ومعارف موظفي الهيئة وذلك من خلال حصر احتياجاتهم التدريبية وعكسها من خلال خطة تدريبية سنوية والعمل على تنفيذها وتقييمها.
- أنظمة المعلومات : تتولى الدائرة مهمة الإشراف على أتمتة كافة أعمال الهيئة لغايات تسريع الإنجاز.
- الخدمات الإدارية المساندة: وذلك من خلال تقديم كافة الخدمات اللوجستية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الهيئة للوصول إليها بما تتضمنه من تنظيم المراسلات الصادرة والواردة إلى الهيئة بالسرية المطلوبة، إضافة إلى الخدمات المتعلقة بتنظيم حركة موظفي الهيئة للقيام بالمهام الرسمية بسرية تامة، وغيرها من الأمور اللوجستية:

أولاً: بناء وتنمية قدرات موظفي الهيئة

من أهم الأفكار التي تبنى عليها إدارة الجودة الشاملة اعتبار الموظفين رأس المال البشري لأي مؤسسة. ومن هذا المنطلق قامت الهيئة خلال العام 2012 بابتعاث موظفيها لحضور العديد من البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة التي تنمي قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم بالطريقة التي تساعدهم على أداء المهام الموكلة إليهم بالكفاءة والفاعلية المطلوبة. حيث قامت الهيئة بإعداد الخطة التدريبية للعام 2012 والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع مختلف الدوائر بالهيئة، وقد تم إنجاز معظم أجزاء الخطة من خلال عقد وتنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل العلمية والعملية للموظفين، وذلك من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين وإعداد الخطة التدريبية وتنفيذها، وفي هذا المجال قامت الهيئة في عام 2012 بتنفيذ (53) دورة/ ورشة عمل داخلية شارك فيها (250) موظفاً، مع الإشارة إلى إمكانية مشاركة الموظف الواحد في أكثر من برنامج تدريبي. ويبين الجدول التالي أعداد وطبيعة البرامج التدريبية وورش العمل الداخلية المنفذة في العام 2012.

البرامج وورش العمل التدريبية الداخلية لعام 2012			
التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
1	اللغة الإنجليزية	مركز اللغة الأمريكي	2
2	لقاء حول الخطة التدريبية للمعهد الوطني للتدريب لعام 2012	المعهد الوطني للتدريب	1
3	ورشة عمل "تدريب مدربين على مهارات المناظرة"	وزارة التنمية السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي	1
4	هندسة الإجراءات	أبو غزالة وشركاه للاستشارات	8
5	نظام الرقابة والتقييم	أبو غزالة وشركاه للاستشارات	14
6	إدارة الموارد البشرية	أبو غزالة وشركاه للاستشارات	7
7	الدورة التأسيسية في مجال استرداد الموجودات وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة	الهيئة وبالتعاون مع مكتب تدريب الشرطة البريطانية لمتحصلات الفساد	20
8	Upgrade end-users skills	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1
9	Upgrade end-users skills from windows xp/vista to windows	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1

جدول رقم (10)

البرامج وورش العمل التدريبية الداخلية لعام 2012			
التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
10	منتدى الشهرة	شركة نور الأردن للتعليم القانوني المستمر	6
11	اللغة الإنجليزية	مركز اللغة الأمريكي	1
12	Fraud Prevention and Detection Public and Private Sectors	AZ-International	2
13	برنامج تدريبي لمحللي وحدة الاستخبارات المالية	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2
14	إدارة الاجتماعات والمؤتمرات	المعهد الدبلوماسي الأردني	1
15	البرتوكول والاتيكيت	المعهد الدبلوماسي الأردني	1
16	تطبيق آليات تقييم الأداء في الخدمة المدنية	ديوان الخدمة المدنية	1
17	تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية وفقاً لنظام الرقابة المالية رقم (3) لسنة 2011.	ديوان المحاسبة	1
18	الرقابة على العطاءات الحكومية واللوازم	ديوان المحاسبة	3
19	الموازنات التقديرية إعدادها وكيفية استخدامها كأداة تخطيط ورقابة على الإنفاق العام	ديوان المحاسبة	1
20	الرقابة على البلديات	ديوان المحاسبة	1
21	الرقابة على قطاع الخدمات الحكومية	ديوان المحاسبة	1
22	استخدام السيارات الحكومية حسب بلاغات الرئاسة	ديوان المحاسبة	1
23	القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته	اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني	1
24	الدورة الصحافية الشاملة	وكالة الأنباء الأردنية/ بترا	1
25	أصول القبض والتفتيش	أكاديمية الشرطة الملكية	2
26	إدارة التحقيق في القضايا الكبرى	الأمن الوقائي/ مركز التدريب (المشتركة)	2
27	المقابلة والتحقيق الاستخباري	الأمن الوقائي/ مركز التدريب (المشتركة)	4
28	أمن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأمن الوقائي/ مركز التدريب (الخاصة)	2
29	التحقيق في جرائم الحاسوب والانترنت	إدارة البحث الجنائي	5
30	تحليل الجريمة العملياتي لهيئة مكافحة الفساد في الأردن	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	11
31	تحليل الجريمة العملياتي لهيئة مكافحة الفساد في الأردن	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	12
32	اللغة الإنجليزية	مركز اللغة الأمريكي	15
33	الشبكة الحكومية الآمنة – المرحلة الرابعة - MCITP	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1
34	المحاسبة والتحقيق الجنائي	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	15

تابع جدول رقم (10)

البرامج وورش العمل التدريبية الداخلية لعام 2012			
التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
35	الجوانب الائتمانية لإدارة العقود	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	3
36	ورشة عمل بعنوان المسؤولية الاجتماعية: مفهومها وتطبيقاتها	مؤسسة المواصفات والمقاييس	1
37	تقييم وإدارة المخاطر في التدقيق والرقابة المالية	وزارة المالية	1
38	اللغة الإنجليزية	مركز اللغة الأمريكي	12
39	إدارة المكاتب والسكرتاريا التنفيذية	غزالة عرار	2
40	الأرشفة والإدارة الإلكترونية وتقليص الأعمال الورقية	مجموعة الجهود المشتركة	1
41	تعزيز قدرات الصياغة التشريعية	الشبكة القانونية للنساء العربيات	3
42	التدريب الأساسي على التحقيق بشأن الفساد	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	9
43	إدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية	ديوان الخدمة المدنية	2
44	ندوة بعنوان "قرصنة المنتجات"	المعهد القضائي	2
45	اللغة الإنجليزية	مركز اللغة الأمريكي	8
46	مقدمة إلى الوقاية من الفساد	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	10
47	تدريب متقدم على التحقيق في قضايا الفساد	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	11
48	إدارة الوقت والتخلص من الضغوط	المعهد الوطني للتدريب	7
49	محاضرة بعنوان "دور ديوان المحاسبة في محاسبة الفساد"	شركة طلال أبو غزالة	1
50	التعامل مع المبلغين	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	7
51	التحقيق في الجرائم المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات للمحققين الماليين	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	11
52	تدريب المدربين	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	8
53	الأسس الفنية لإعداد التشريعات (المرحلة الثانية)	الشبكة القانونية للنساء العربيات	3

تابع جدول رقم (10)

ثانياً: دعم المؤسسية في عمل الهيئة

لغايات تعزيز مؤسسية العمل في الهيئة بما يضمن سير إجراءات عملها بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها، قامت الهيئة بالتعاون مع شركة طلال أبو غزالة وشركاه للاستشارات بالعمل على تنفيذ مشروع إعادة هندسة إجراءات عمل الهيئة بما يحتويه هذا المشروع من إعادة النظر في كل من (الهيكل التنظيمي، الهيكل الوظيفي، وصف المهام الرئيسية للدوائر والأقسام، بطاقات الوصف الوظيفي للموظفين، إجراءات العمل القياسية، ومصفوفة الاتصال والصلاحيات)، حيث تم - وعلى سبيل المثال لا الحصر- تخصيص قسم مختص باستقبال الشكاوى ومتابعتها يتبع لدائرة المعلومات والتحقيق للتسهيل على المواطنين عند تقديم الشكاوى: كما تم رفد الدائرة المذكورة بالأدوات التقنية اللازمة لأداء المهام الموكلة إليها وحسب ما هو مخطط له وذلك من خلال الموافقة على إنشاء مختبر للأدلة الجرمية الرقمية، بالإضافة إلى تفعيل قسم المتابعة ضمن دائرة المعلومات والتحقيق بهدف متابعة القضايا المحالة من الهيئة إلى السلطة القضائية وغيرها من التحديثات على كافة المسميات والمهام والواجبات للدوائر المختلفة في الهيئة بحيث تحاكي الممارسات الفضلى المطبقة.

مع الإشارة إلى أن الاتفاقية المبرمة بين الهيئة وشركة طلال أبو غزالة تم التوقيع عليها في شهر تموز 2010 حيث تم البدء بتطبيق مخرجات المشروع في نهايات العام 2012 لغايات تجربة مخرجات المشروع على ارض الواقع للتحسين المستمر على هذه المخرجات بما ينسجم مع طبيعة الاعمال المستجدة للهيئة.

ثالثاً: الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات

باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت تمثل العصب الحيوي لأي مؤسسة، فإن الهيئة تولي القسم المعني بأنظمة المعلومات الأهمية اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه بكفاءة وفعالية وذلك من خلال رفده باحتياجاته من الموارد البشرية والأجهزة التقنية اللازمة للعمل على حوسبة كافة أعمال الهيئة لغايات زيادة جودة المخرجات من حيث السرعة والدقة، حيث أن الهيئة ولإيمانها بأهمية مواكبة هذه البيئة الديناميكية المتزايدة السرعة قامت بإعادة هيكلة الكيان الإداري المعني بأنظمة المعلومات وتحويله من قسم إلى وحدة ضمن التعديلات الأخيرة على الهيكل التنظيمي الخاص بالهيئة.

وقد قامت الهيئة بتحقيق المنجزات التالية في مجال أنظمة المعلومات خلال العام 2012:

1. البنية التحتية:

تطوير البنية التحتية للمبنى الجديد للهيئة حيث تم إنجاز الآتي:

أ. استحداث شبكة الهيئة بحيث تعمل بالألياف الضوئية والتي لم تكن موجودة أساسا في العطاء الأصلي.

ب. تطبيق أعلى درجات الأمان في الشبكة الحالية من خلال إنشاء وتنفيذ تصميم شبكتين (خارجية وداخلية) في الهيئة.

ج. الربط مع شبكة الحكومة الإلكترونية الآمنة.

د. استكمال كافة التجهيزات الفنية لمتطلبات الشبكة في المبنى الجديد.

ه. نقل وتجهيز غرفة الأجهزة الرئيسية (SERVER ROOM).

و. تفعيل نظام الحريق ونظام مراقبة الغرفة الرئيسية بالكاميرات.

2. البرمجيات:

أ. تطبيق وتنفيذ عطاء نظام الأرشفة الإلكتروني والمراسلات الإلكترونية لكافةأعمال الهيئة المالية والادارية.

ب. قيام موظفي وحدة أنظمة المعلومات بتدريب كافة الموظفين على استخدام نظام الأرشفة.

ج. تفعيل نظام إلكتروني لاستقبال الشكاوى/ الإخبارات.

د. تم تجربة نظام إدارة القضايا المطور من قبل قسم أنظمة المعلومات والذي يشمل على نظام أرشفة للقضايا خاص به تمهيداً لاعتماده للتطبيق بشكل فعلي.

القسم الخامس: الرقابة الداخلية

تعتمد وحدة الرقابة الداخلية في هيئة مكافحة الفساد إلى اتباع أساليب الرقابة السابقة واللاحقة والمراجعة الكلية والجزئية من خلال قيامها بفحص وتدقيق ومراجعة كافة مخرجات الأعمال المالية والإدارية في الهيئة لضمان حسن سير العمل وقياس مدى التقيد بالأنظمة والقوانين والتعليمات. وذلك من خلال الفحص والتدقيق والمراجعة اليومية على العمل اليومي وإجازته، وكذلك من خلال عمليات الفحص والمراجعة الميدانية الدورية وغير الدورية والتي ينتج عنها التوصيات التي تتوصل إليها أعمال التدقيق من جراء التدقيق والمشاهدات العينية والفحص الدوري للسجلات والوثائق والمستندات.

نطاق العمل:

إن نطاق عمل وحدة الرقابة الداخلية في هيئة مكافحة الفساد يشتمل على مراجعة الأعمال المالية والإدارية في الهيئة وما يتطلبه ذلك من إجراءات التدقيق والمراجعة على أعمال أقسام كل من الدائرتين المالية والإدارية.

أدوات القياس:

إن أدوات القياس التي تعتمدها وحدة الرقابة الداخلية كمعايير يتم الاستناد إليها لتحديد مدى الالتزام والتقييد بالعمل فيها وتحديد مدى الانحرافات عن تلك المعايير هي: التشريعات الخاصة بالهيئة (قانون الهيئة والأنظمة والتعليمات المنبثقة عنه) والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بطبيعة العمل المالي والإداري في الدوائر والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى الوصف والتوصيف الوظيفي للمهام والواجبات الرئيسية لكافة الدوائر والأقسام الواقعة ضمن نطاق عمل تدقيق وحدة الرقابة الداخلية.

الإنجازات الفعلية لوحدة الرقابة الداخلية للعام 2012:

1. تدقيق كافة المستندات المقدمة للصرف ومستندات المدفوعات الأخرى للعام 2012.
2. المشاركة في الإشراف على أعمال لجان اللوازم.
3. المشاركة في الإشراف على أعمال لجان المشتريات.
4. المشاركة في الإشراف على أعمال لجان الاستلام.
5. المشاركة في الاشراف على أعمال لجنة الجرد السنوي.
6. إجراء الزيارات الدورية وغير الدورية لكافة الأقسام والدوائر الواقعة ضمن نطاق عمل وحدة الرقابة الداخلية.
7. تقديم التقارير الدورية المتضمنة نتائج أعمال تدقيق وحدة الرقابة الداخلية مشفوعة بالتوصيات التي خلصت إليها تلك التقارير.
8. رفع مذكرات المراجعة لمعالي الرئيس و/ أو للدوائر المعنية فيما يتعلق بملاحظات التدقيق والمراجعة الدورية التي خلصت لها وحدة الرقابة الداخلية.

القسم السادس: خلاصة موازنة هيئة مكافحة الفساد

الرؤيـــــــــا : هيئة كفؤة وفعالة في مجال مكافحة الفساد وتجفيف منابعه والوقاية منه وتعزيز مبادئ النزاهة بالمجتمع وترسيخ ثقة الناس بالمؤسسات الوطنية.

الرسالـــــــــة : تطوير وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد وكشف مواطنه بجميع أشكاله للحد من انتشاره في المجتمع من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد ووضع اليات عمل واستراتيجيات فعالة قادرة على كشف الفساد والتعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والاقليمية والدولية لاتخاذ الاجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه.

الاطار القانوني : المنظم لعمل الهيئة : قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة 2006

الخطة الاستراتيجية للوزارة / الدائرة :

سنة الاعداد : 2008 الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة : 2008-2013 تاريخ آخر تحديث للخطة : 2011

الأهداف الإستراتيجية للوزارة / الدائرة و مؤشرات قياس الاداء

الهدف الإستراتيجي		مؤشر قياس الأداء	القيمة الأساس سنة الأساس	القيمة الأساس القيمة	القيمة الفعلية 2011	القيمة المستهدفة 2012	تقييم ذاتي اولي 2012	القيمة المستهدفة 2013	2014	2015
1 - تعزيز قدرة الهيئة لغايات تقليل الفرص المتاحه لممارسة الفساد وزيادة فاعلية الجهات المكلفة بمكافحته والوقاية منه من خلال التثقيف والتدريب والتوعية العامة ، وتعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة	1	ترتيب المملكه في مجال مكافحة الفساد وفقا لتقارير منظمة الشفافية العالمية	2009	49	56	46	58	57	56	55
	2	عدد قضايا الفساد التي تم التعامل معها في الهيئة	2009	834	1026	1100	1100	1150	1250	1250
	3	درجة وعي المواطنين بالدور الذي تلعبه الهيئة في مجال مكافحة الفساد	2009	-	-	%45	%45	%50	%55	%55
	4	نسبة موظفي الهيئة المصنفين الملتحقين بدورات تدريبيه داخل وخارج المملكة الى أجمالي الموظفين المصنفين	2009	%86	%72	%85	%85	%90	%95	%95
	5	عدد الندوات وورش العمل والبرامج الموجهة للشركاء الرئيسيين لغايات التنسيق وتوحيد الجهود في مجال الوقاية ومكافحة الفساد والتعريف بالهيئة واهدافها	2009	13	19	75	75	83	73	70

البرامج التي تحقق الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء

الهدف	البرنـــــامـــج		مؤشر قياس الأداء	القيمة الاساس سنة الأساس	القيمة الاساس القيمة	القيمة الفعلية 2011	القيمة المستهدفة 2012	تقييم ذاتي اولي 2012	القيمة المستهدفة 2013	2014	2015
1	8821 الادارة و الخدمات المساندة	1	متوسط عدد الساعات التدريبية للموظفين المصنفين في الهيئة	2009	35	23	30	30	35	40	40
		2	نسبة الانجاز في اعداد البنية التحتية لنظام المعلومات وحوسبة اعمال الهيئة	2009	%50	%50	%90	%90	%100	-	
	8822 المعلومات و التحقيق	1	متوسط فترة التحقيق لكل قضية واردة للهيئة/يوم	2009	90	90	90	90	90	90	90
		2	عدد القضايا التي تم البت فيها في الهيئة خلال العام	2009	550	918	800	800	850	950	950
		3	عدد الدورات التدريبية المتخصصة في مجال التحقيق و المعلومات التي تم عقدها للموظفين المعنيين	2009	15	10	20	20	25	30	30
	8823 الوقاية و الاتصال	1	عدد تشريعات المؤسسات الاكثر عرضة للفساد و اجراءات العمل التي تم مراجعتها من قبل الهيئة	2009	19	12	12	12	14	16	16
		2	عدد حملات التوعية الاعلامية التي نظمتها الهيئة للتوعية بمخاطر الفساد	2009	20	30	51	51	62	52	52
		3	نسبة الانجاز في تكوين قاعدة معلومات حول المؤسسات الخاضعة لقانون الهيئة الى اجمالي مراحل الانجاز	2009	%20	%0	%30	%30	%60	%70	%70
		4	نسبة الانجاز في تنفيذ مسح مجتمع الاعمال لتحديد المجالات التي يظهر فيها الفساد الى اجمالي مراحل التنفيذ	2009	%60	%100		-	-	-	
		5	تطوير مؤشرات النزاهة	2009	-	-	%50	%50	%75	%100	

مخصصات البرامج

الهدف	البرامـــــــــــــــج	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015

مخصصات البرامج

الهدف	البرامج			فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
1	8821	الادارة و الخدمات المساندة	جارية	1086482	1624000	1326000	1466000	1666000	1691000
			رأسمالية	483626	502500	295000	120000	80000	80000
			المجموع	1570108	2126500	1621000	1586000	1746000	1771000
	8822	المعلومات و التحقيق	جارية	543717	789000	347500	577000	696000	711000
			رأسمالية	0	0	0	0	0	0
			المجموع	543717	789000	347500	577000	696000	711000
	8823	الوقاية و الاتصال	جارية	268982	477000	395500	285000	325000	350000
			رأسمالية	5793	50000	50000	30000	20000	20000
			المجموع	274775	527000	445500	315000	345000	370000
			مجموع الجارية	1899181	2890000	2069000	2328000	2687000	2752000
			مجموع الرأسمالية	489419	552500	345000	150000	100000	100000
			مجموع الفصل	2388600	3442500	2414000	2478000	2787000	2852000

مخصصات المشاريع الرأسمالية حسب البرنامج

البرنامج	المشاريع		فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
8821	001	مشروع الادارة	20559	20000	20000	25000	20000	20000
	002	مبنى الهيئة	370607	307500	100000	0	0	0
	003	انشاء نظام متكامل للمعلوماتية	92460	175000	175000	95000	60000	60000
		مجموع البرنامج	483626	502500	295000	120000	80000	80000
8823	001	مشروع ادارة برنامج الوقاية و الاتصال	5793	50000	50000	30000	20000	20000
		مجموع البرنامج	5793	50000	50000	30000	20000	20000
		المجموع	489419	552500	345000	150000	100000	100000

خلاصة موازنة هيئة مكافحة الفساد

(بالدينار)

	البيـــــــــــــان	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
الإيـــــــــــــرادات							
1331	دعم حكومي (جارية)	2432500	2890000	2069000	2328000	2687000	2752000
1332	دعم حكومي (راسمالية)	674400	552500	345000	150000	100000	100000
	مجموع الإيرادات	3106900	3442500	2414000	2478000	2787000	2852000
النفقـــــــــــــات							
أ - النفقات الجارية							
211	الرواتب والأجور والعلاوات	1322237	1828500	1514000	1555000	1624000	1654000
212	مساهمات الضمان الاجتماعي	107052	151500	143000	152000	166000	174000
221	استخدام السلع و الخدمات	224981	490000	267000	463000	646000	663000
271	التقاعد والتعويضات	0	10000	0	0	0	0
282	نفقات اخرى متنوعه	241278	400000	141000	154000	247000	257000
311	اصول ثابتة	3633	10000	4000	4000	4000	4000
	مجموع النفقات الجارية	1899181	2890000	2069000	2328000	2687000	2752000
ب - النفقات الراسمالية							
202001	راسمالية - تمويل داخلي	0	0	0	0	0	0
202002	راسمالية - دعم حكومي	489419	552500	345000	150000	100000	100000
	مجموع النفقات الرأسمالية	489419	552500	345000	150000	100000	100000
	اجمالي النفقات	2388600	3442500	2414000	2478000	2787000	2852000
العجز/ الوفر قبل التمويل		718300	0	0	0	0	0
موازنة التمويـــــــــــل							
أ - الا ستخدامـــــات							
5113001	تسديد العجز قبل التمويل	0	0	0	0	0	0
5114002	تحويل دعم حكومي غير مصروف للخزينة	0	0	718300	0	0	0
5119007	احتياطيات لتسديد التزامات	718300	0	0	0	0	0
	مجموع الاستخدامات	718300	0	718300	0	0	0
ب - المصـــــــادر							
4113001	وفر الموازنة قبل التمويل	718300	0	0	0	0	0
4119004	استخدام احتياطيات لتسديد التزامات	0	0	718300	0	0	0
	مجموع المصادر	718300	0	718300	0	0	0
العجز/ الوفر بعد التمويل		0	0	0	0	0	0

الإيـــرادات

(بالدينار)

رقم المادة الرئيسية	المادة \ البند	الوصـــــــــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
1331		دعم حكومي (جارية)						
	022	رئاسة الوزراء						
	000	رئاسة الوزراء	2432500	2890000	2069000	2328000	2687000	2752000
		مجموع المادة	2432500	2890000	2069000	2328000	2687000	2752000
		المجموع	2432500	2890000	2069000	2328000	2687000	2752000
1332		دعم حكومي (راسمالية)						
	022	رئاسة الوزراء						
	000	رئاسة الوزراء	674400	552500	345000	150000	100000	100000
		مجموع المادة	674400	552500	345000	150000	100000	100000
		المجموع	674400	552500	345000	150000	100000	100000
		مجموع الايرادات	3106900	3442500	2414000	2478000	2787000	2852000

الخلاصة الاجمالية للنفقات الجارية للسنوات 2011 - 2015

المجموعة	المادة	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
21		تعويضات العاملين						
2111		الرواتب والأجور والعلاوات						
	101	الموظفون المصنفون	614778	800000	545500	0	0	0
	102	الموظفون غير المصنفين	44951	70000	70000	300000	314000	323000
	103	الموظفون بعقود	272643	400000	400000	300000	300000	300000
	105	علاوة غلاء المعيشة الشخصية	118426	168000	168000	195000	209000	214000
	106	علاوة غلاء المعيشة العائلية	791	2000	2000	19000	22000	25000
	107	العلاوة الاساسية	80418	115500	55500	0	0	0
	110	علاوة العمل الاضافي	17552	28000	28000	5000	8000	8000
	111	العلاوة الاضافية	0	0	0	218000	237000	242000
	112	علاوات اخرى	0	0	0	268000	278000	283000
	113	علاوة النقل	9586	15000	15000	32000	35000	38000
	114	بدل تنقلات	23463	30000	30000	18000	21000	21000
	116	مكافآت الموظفين	139629	200000	200000	200000	200000	200000
		المجموع	1322237	1828500	1514000	1555000	1624000	1654000
2121		مساهمات الضمان الاجتماعي						
	301	الضمان الاجتماعي	107052	151500	143000	152000	166000	174000
		المجموع	107052	151500	143000	152000	166000	174000
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع و الخدمات						
	201	الايجارات	0	100000	0	0	0	0
	202	الهاتف والتلكس والبرق والبريد	18842	33000	20000	30000	40000	40000
	203	الماء	3457	8000	4000	5000	11000	12000
	204	الكهرباء	33964	50000	40000	190000	250000	260000
	205	المحروقات	28847	40000	40000	50000	70000	70000
	206	صيانة الآلات والأثاث ولوازمها	9244	10000	5000	20000	30000	30000
	207	صيانة السيارات والآليات ولوازمها	10796	18000	10000	10000	20000	20000
	208	صيانة وإصلاحات الأبنية ولوازمها	3155	8000	5000	5000	10000	10000
	209	قرطاسية مختلفة ومطبوعات و لوازم مكتبية	16817	40000	20000	20000	40000	40000
	210	مواد وخامات - إعاشة،ألبسة،أدوية،أفلام،الخ.	1058	8000	1000	1000	1000	1000
	211	التنظيفات ولوازمها - منها عقود التنظيفات	26284	60000	50000	50000	50000	50000
	212	التأمين	6672	20000	15000	15000	25000	25000
	213	السفر في المهمات الرسمية	36807	60000	30000	30000	47000	50000
	214	مصروفات سلع وخدمات اخرى	29038	35000	27000	37000	52000	55000
		المجموع	224981	490000	267000	463000	646000	663000
27		المنافع الاجتماعية						
2711		التقاعد والتعويضات						
	308	التقاعد والتعويضات	0	10000	0	0	0	0
		المجموع	0	10000	0	0	0	0
28		نفقات اخرى						
2821		نفقات اخرى متنوعه						
	302	المساهمات	84695	130000	2000	2000	2000	2000
	303	البعثات العلمية والدورات التدريبية	5550	20000	9000	13000	21000	24000
	305	مكافآت لغير الموظفين	151033	250000	130000	139000	224000	231000
		المجموع	241278	400000	141000	154000	247000	257000
31		اصول غير مالية						
3112		اصول ثابتة						
	402	أجهزة و الات ومعدات	3505	5000	2000	2000	2000	2000
		المجموع	3505	5000	2000	2000	2000	2000
3113		اصول ثابتة						
	401	الأثاث	128	5000	2000	2000	2000	2000
		المجموع	128	5000	2000	2000	2000	2000
		مجموع الفصل	1899181	2890000	2069000	2328000	2687000	2752000

النفقات الجارية حسب البرنامج للسنوات 2011 - 2015

البرنامج : 8821 الادارة و الخدمات المساندة

المجموعة	المادة / البند	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
21		تعويضات العاملين						
2111		الرواتب والأجور والعلاوات						
	101	الموظفون المصنفون	258742	335000	335000	0	0	0
	102	الموظفون غير المصنفين	44951	70000	70000	150000	155000	160000
	103	الموظفون بعقود	272643	320000	320000	300000	300000	300000
	105	علاوة غلاء المعيشة الشخصية	66359	103000	103000	105000	108000	110000
	106	علاوة غلاء المعيشة العائلية	791	2000	2000	11000	12000	13000
	107	العلاوة الاساسية	43543	60000	0	0	0	0
	110	علاوة العمل الاضافي	5868	6000	6000	2000	3000	3000
	111	العلاوة الاضافية	0	0	0	80000	88000	88000
	112	علاوات اخرى	0	0	0	120000	120000	120000
	113	علاوة النقل	3695	6000	6000	10000	11000	12000
	114	بدل تنقلات	14153	19000	19000	15000	15000	15000
	116	مكافآت الموظفين	65085	110000	110000	110000	110000	110000
		المجموع	775830	1031000	971000	903000	922000	931000
2121		مساهمات الضمان الاجتماعي						
	301	الضمان الاجتماعي	56594	80000	80000	85000	90000	95000
		المجموع	56594	80000	80000	85000	90000	95000
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع و الخدمات						
	201	الايجارات	0	100000	0	0	0	0
	202	الهاتف والتلكس والبرق والبريد	17603	25000	20000	30000	40000	40000
	203	الماء	2828	6000	4000	5000	11000	12000
	204	الكهرباء	33964	40000	40000	190000	250000	260000
	205	المحروقات	28847	40000	40000	50000	70000	70000
	206	صيانة الآلات والأثاث ولوازمها	7886	10000	5000	20000	30000	30000
	207	صيانة السيارات والآليات ولوازمها	10796	18000	10000	10000	20000	20000
	208	صيانة وإصلاحات الأبنية ولوازمها	3155	8000	5000	5000	10000	10000
	209	قرطاسية مختلفة ومطبوعات و لوازم مكتبية	13885	30000	20000	20000	40000	40000
	210	مواد وخامات - إعاشة،ألبسة،أدوية،أفلام،الخ...	1058	5000	1000	1000	1000	1000
	211	التنظيفات ولوازمها - منها عقود التنظيفات	26284	60000	50000	50000	50000	50000
	212	التأمين	6672	20000	15000	15000	25000	25000
	213	السفر في المهمات الرسمية	20357	20000	15000	15000	25000	25000
	214	مصروفات سلع وخدمات اخرى	16768	20000	20000	30000	40000	40000
		المجموع	190103	402000	245000	441000	612000	623000
27		المنافع الاجتماعية						
2711		التقاعد والتعويضات						
	308	التقاعد والتعويضات	0	6000	0	0	0	0
		المجموع	0	6000	0	0	0	0
28		نفقات أخرى						
2821		نفقات اخرى جارية						
	302	المساهمات	40439	65000	1000	1000	1000	1000
	303	البعثات العلمية والدورات التدريبية	4340	10000	5000	5000	7000	7000
	305	مكافآت لغير الموظفين	15543	20000	20000	27000	30000	30000
		المجموع	60322	95000	26000	33000	38000	38000
31		اصول غير مالية						
3112		أجهزة و الات ومعدات						
	402	أجهزة و الات ومعدات	3505	5000	2000	2000	2000	2000
		المجموع	3505	5000	2000	2000	2000	2000
3113		اصول ثابتة اخرى						
	401	الأثاث	128	5000	2000	2000	2000	2000
		المجموع	128	5000	2000	2000	2000	2000
		مجموع البرنامج	1086482	1624000	1326000	1466000	1666000	1691000

النفقات الجارية حسب البرنامج للسنوات 2011 - 2015

البرنامج : 8822 المعلومات و التحقيق

المجموعة	المادة / البند	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
21		تعويضات العاملين						
2111		الرواتب والأجور والعلاوات						
	101	الموظفون المصنفون	219761	290000	35500	0	0	0
	102	الموظفون غير المصنفين	0	0	0	100000	107000	110000
	105	علاوة غلاء المعيشة الشخصية	33471	41000	41000	60000	70000	72000
	106	علاوة غلاء المعيشة العائلية	0	0	0	6000	7000	8000
	107	العلاوة الاساسية	23237	34000	34000	0	0	0
	110	علاوة العمل الاضافي	10559	18000	18000	2000	3000	3000
	111	العلاوة الاضافية	0	0	0	90000	98000	100000
	112	علاوات اخرى	0	0	0	90000	96000	100000
	113	علاوة النقل	3083	5000	5000	15000	16000	17000
	114	بدل تنقلات	6456	7000	7000	2000	4000	4000
	116	مكافآت الموظفين	47384	50000	50000	50000	50000	50000
		المجموع	343951	445000	190500	415000	451000	464000
2121		مساهمات الضمان الاجتماعي						
	301	الضمان الاجتماعي	31447	44000	43000	45000	53000	55000
		المجموع	31447	44000	43000	45000	53000	55000
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع و الخدمات						
	202	الهاتف والتلكس والبرق والبريد	1239	4000	0	0	0	0
	203	الماء	629	2000	0	0	0	0
	204	الكهرباء	0	5000	0	0	0	0
	206	صيانة الألات والأثاث ولوازمها	697	0	0	0	0	0
	209	قرطاسية مختلفة ومطبوعات و لوازم مكتبية	0	5000	0	0	0	0
	210	مواد وخامات - إعاشة،البسة،أدوية،أفلام،الخ...	0	2000	0	0	0	0
	213	السفر في المهمات الرسمية	8125	20000	10000	10000	10000	10000
	214	مصروفات سلع وخدمات اخرى	2825	5000	2000	2000	5000	5000
		المجموع	13515	43000	12000	12000	15000	15000
27		المنافع الاجتماعية						
2711		التقاعد والتعويضات						
	308	التقاعد والتعويضات	0	2000	0	0	0	0
		المجموع	0	2000	0	0	0	0
28		نفقات أخرى						
2821		نفقات اخرى جارية						
	302	المساهمات	27585	40000	0	0	0	0
	303	البعثات العلمية والدورات التدريبية	650	5000	2000	5000	7000	7000
	305	مكافآت لغير الموظفين	126569	210000	100000	100000	170000	170000
		المجموع	154804	255000	102000	105000	177000	177000
		مجموع البرنامج	543717	789000	347500	577000	696000	711000

النفقات الجارية حسب البرنامج للسنوات 2011 - 2015

البرنامج : 8823 الوقاية و الاتصال

المجموعة	المادة / البند	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
21		تعويضات العاملين						
2111		الرواتب والأجور والعلاوات						
	101	الموظفون المصنفون	136275	175000	175000	0	0	0
	102	الموظفون غير المصنفين	0	0	0	50000	52000	53000
	103	الموظفون بعقود	0	80000	80000	0	0	0
	105	علاوة غلاء المعيشة الشخصية	18596	24000	24000	30000	31000	32000
	106	علاوة غلاء المعيشة العائلية	0	0	0	2000	3000	4000
	107	العلاوة الاساسية	13638	21500	21500	0	0	0
	110	علاوة العمل الاضافي	1125	4000	4000	1000	2000	2000
	111	العلاوة الاضافية	0	0	0	48000	51000	54000
	112	علاوات اخرى	0	0	0	58000	62000	63000
	113	علاوة النقل	2808	4000	4000	7000	8000	9000
	114	بدل تنقلات	2854	4000	4000	1000	2000	2000
	116	مكافآت الموظفين	27160	40000	40000	40000	40000	40000
		المجموع	202456	352500	352500	237000	251000	259000
2121		مساهمات الضمان الاجتماعي						
	301	الضمان الاجتماعي	19011	27500	20000	22000	23000	24000
		المجموع	19011	27500	20000	22000	23000	24000
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع و الخدمات						
	202	الهاتف والتلكس والبرق والبريد	0	4000	0	0	0	0
	204	الكهرباء	0	5000	0	0	0	0
	206	صيانة الآلات والأثاث ولوازمها	661	0	0	0	0	0
	209	قرطاسية مختلفة ومطبوعات و لوازم مكتبية	2932	5000	0	0	0	0
	210	مواد وخامات - إعاشة،آليسة،أدوية،أفلام،الخ...	0	1000	0	0	0	0
	213	السفر في المهمات الرسمية	8325	20000	5000	5000	12000	15000
	214	مصروفات سلع وخدمات اخرى	9445	10000	5000	5000	7000	10000
		المجموع	21363	45000	10000	10000	19000	25000
27		المنافع الاجتماعية						
2711		التقاعد والتعويضات						
	308	التقاعد والتعويضات	0	2000	0	0	0	0
		المجموع	0	2000	0	0	0	0
28		نفقات أخرى						
2821		نفقات اخرى جارية						
	302	المساهمات	16671	25000	1000	1000	1000	1000
	303	البعثات العلمية والدورات التدريبية	560	5000	2000	3000	7000	10000
	305	مكافآت لغير الموظفين	8921	20000	10000	12000	24000	31000
		المجموع	26152	50000	13000	16000	32000	42000
		مجموع البرنامج	268982	477000	395500	285000	325000	350000
		مجموع الفصل	1899181	2890000	2069000	2328000	2687000	2752000

الخلاصة الاجمالية للنفقات الرأسمالية للسنوات 2011 - 2015

المجموعة	المادة	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
		النفقات						
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع و الخدمات						
	510	صيانة و اصلاحات المباني و المرافق	2473	15000	15000	10000	5000	5000
	512	نفقات ادامة و تشغيل	92460	140000	140000	80000	45000	45000
		المجموع	94933	155000	155000	90000	50000	50000
28		نفقات أخرى						
2822		نفقات اخرى متنوعه						
	504	دراسات وأبحاث واستشارات	5793	50000	50000	30000	20000	20000
		المجموع	5793	50000	50000	30000	20000	20000
		اصول ثابتة						
31		اصول غير مالية						
3111		اصول ثابتة						
	508	أشغال و انشاءات	0	307500	100000	0	0	0
		المجموع	0	307500	100000	0	0	0
3112		اصول ثابتة						
	505	معدات وآلات وأجهزة	18086	40000	40000	30000	30000	30000
		المجموع	18086	40000	40000	30000	30000	30000
3141		اصول غير منتجة						
	507	أراضي	370607	0	0	0	0	0
		المجموع	370607	0	0	0	0	0
		مجموع الفصل	489419	552500	345000	150000	100000	100000

النفقات الرأسمالية حسب البرنامج والمشاريع للسنوات 2011 - 2015

البرنـــــامج : 8823 الوقاية و الاتصال

المشـــــروع : 001 مشروع ادارة برنامج الوقاية و الاتصال

مصدر التمويل : 202002 رأسمالية - دعم حكومي

المجموعة	المادة / البند	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
28		نفقات أخرى						
2822		نفقات اخرى رأسمالية						
	504	دراسات وأبحاث واستشارات						
	999	متفرقة	5793	50000	50000	30000	20000	20000
		مجموع المادة	5793	50000	50000	30000	20000	20000
		مجموع المشروع	5793	50000	50000	30000	20000	20000
		مجموع البرنامج	5793	50000	50000	30000	20000	20000
		مجموع الفصل	489419	552500	345000	150000	100000	100000

النفقات الرأسمالية حسب البرنامج والمشاريع للسنوات 2011 - 2015

البرنـــــامج : 8821 الادارة و الخدمات المساندة

المشـــــروع : 001 مشروع الادارة

مصدر التمويل : 202002 رأسمالية - دعم حكومي

المجموعة	المادة / البند	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع و الخدمات						
	510	صيانة و اصلاحات المباني و المرافق						
	008	صيانة ابنية ومرافق مختلفة	2473	15000	15000	10000	5000	5000
		مجموع المادة	2473	15000	15000	10000	5000	5000
31		اصول غير مالية						
3112		أجهزة و اليات ومعدات						
	505	معدات وآلات وأجهزة						
	999	معدات والات وأجهزة و متفرقة	18086	5000	5000	15000	15000	15000
		مجموع المادة	18086	5000	5000	15000	15000	15000
		مجموع المشروع	20559	20000	20000	25000	20000	20000

المشـــــروع : 002 مبنى الهيئة

مصدر التمويل : 202002 رأسمالية - دعم حكومي

المجموعة	المادة / البند	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
31		اصول غير مالية						
3111		مباني و انشاءات						
	508	أشغال و انشاءات						
	014	اضافات ابنية مختلفة	0	307500	100000	0	0	0
		مجموع المادة	0	307500	100000	0	0	0
3141		اراضي						
	507	أراضي						
	002	شراء ابنية	370607	0	0	0	0	0
		مجموع المادة	370607	0	0	0	0	0
		مجموع المشروع	370607	307500	100000	0	0	0

المشـــــروع : 003 انشاء نظام متكامل للمعلوماتية

مصدر التمويل : 202002 رأسمالية - دعم حكومي

المجموعة	المادة / البند	الوصـــــف	فعلي 2011	مقدر 2012	اعادة تقدير 2012	مقدر 2013	تأشيري 2014	تأشيري 2015
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع و الخدمات						
	512	نفقات ادامة و تشغيل						
	015	انظمة تشغيل وبرمجيات	92460	140000	140000	80000	45000	45000
		مجموع المادة	92460	140000	140000	80000	45000	45000
31		اصول غير مالية						
3112		أجهزة و اليات ومعدات						
	505	معدات وآلات وأجهزة						
	999	معدات والات وأجهزة و متفرقة	0	35000	35000	15000	15000	15000
		مجموع المادة	0	35000	35000	15000	15000	15000
		مجموع المشروع	92460	175000	175000	95000	60000	60000
		مجموع البرنامج	483626	502500	295000	120000	80000	80000

الاتصال مع الهيئة:

يمكن للهيئة تلقي أي إخبار أو شكوى تتعلق بأفعال الفساد بإحدى الطرق التالية:

1. الحضور شخصياً إلى مبنى الهيئة الواقع عرجان – شارع الرياضة – بجانب مديرية الدفاع المدني .
2. الاتصال هاتفياً على الرقم (5503150) أو بإرسال فاكس على الرقم (5540391) او ارسال رسالة على الرقم 079846444.
3. التواصل من خلال موقع الهيئة www.jacc.gov.jo أو من خلال البريد الإلكتروني info@jacc.gov.jo
4. لتقديم الشكاوى: shkwa@jacc.gov.jo
5. من خلال مواقع التواصل الاجتماعي:

فيسبوك: https://www.facebook.com/AntiCorruptionCommission

تويتر: @Jordan_ACC

لجنة إعداد التقرير السنوي:

1. الأستاذ الدكتور فياض القضاة/ عضو مجلس الهيئة/ رئيساً
2. السيدة ربى الصدر/ دائرة الاتصال/ عضواً
3. السيد علي عربيات/ دائرة الشؤون المالية/ عضواً
4. السيد محمود اسماعيل/ دائرة الشؤون الإدارية والتطوير المؤسسي/ عضواً
5. السيدة سمية الحويطي/ دائرة المعلومات والتحقيق/ عضواً
6. بان الكركي/ دائرة الاتصال/ عضواً

عرجان – شارع الرياضة – بجانب مديرية الدفاع المدني
هاتف: 5503150 – فاكس: 5503171
www.jacc.gov.jo